جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع:

أثر الجماعات المحلية في اعادة تهيئة السكنات الريفية

دراسة حالة بدلية البيضاء دائرة أفلو ولاية الأغواط

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري

من إعداد الطالبة:

-أحمادي زهرة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د-عبد القادر شتيح

السنة الجامعية 2023/2022

كلمة شكر وعرفان

قال تعالى: {لَئِن شَكَرتُم لَأَزِيدَنَّكُم}

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي و الذي الهمنا الصحة و العافية و العزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير الى استاذنا المشرف الدكتور { عبد القادر شتيح } الذي تفضل علينا بقبوله الاشراف على مذكرتنا وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ، كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة ..

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة قسم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار الثليجي

إهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها

إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا

التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه

إليها اقول أحبك. إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا.

- أمي الغالية-

الى زوجي وأولادي

الى من أعمل لهم في قلبي أرقى وأنيل الاحساس

اخوتي وأخواتي

الى جميع العائلة والأصدقاء

الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

أحمادي زهرة

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة أثر الجماعات المحلية في اعادة تهيئة السكنات الريفية ، نظرا لاعتبار التنمية الريفية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز عالمنا الحديث وخاصة الدول النامية، وتمثل الجماعات المحلية إحدى الوحدات الإدارية والخدماتية بالنظر إلى حجم الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وعونا تنمويا فاعلا في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر واستقرار السكان ومحاربة النزوح الريفي، ولدورها الفاعل في تسيير وتنظيم الشؤون المحلية للقرى .

لذلك فإن هذه الورقة البحثية، تعد محالة لتسليط الضوء على دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية في الجزائر، وتحدياتها وسبل تفعيلها، بغرض تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للعالم الريفي .

الكلمات الدالة: الجماعات المحلية، التنمية الريفية، المجتمع الريفي .

Study summary:

This study deals with the impact of local communities in rehabilitating rural housing, given that rural development of local rural communities is considered one of the important phenomena that characterizes our modern world, especially developing countries. Local communities represent one of the administrative and service units in view of the volume of services they provide to citizens, and effective development assistance in solving... Economic and social problems such as unemployment, poverty, population stability, and combating rural displacement, and its effective role in managing and organizing the local affairs of villages.

Therefore, this research paper is important to shed light on the role of local communities in the field of rural development in Algeria, their challenges and ways to activate them, with the aim of achieving balanced and sustainable development of the rural world.

Keywords: local groups, rural development, rural community.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الاول الاطار المنهجي للدراسة	
1-الاشكالية	3
2-الأسئلة الفرعية	4
3-الفرضيات	4
4-أهمية البحث	5
5-أهداف البحث	5
6-أسباب اختيار الموضوع	6
7-المفاهيم والمصطلحات	6
8-الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني الاطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية	
المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية	9
المطلب الأول: تعريف وخصائصها الجماعات المحلية	9
المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية.	12
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجماعات المحلية.	18
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.	21
المطلب الأول: تعريف التنمية.	21
المطلب الثاني : تعريف وأهداف التنمية المحلية.	23
المطلب الثالث :مجالات وخصائص التنمية المحلية.	27
الفصل الثالث السكنات الريفية	
المبحث الأول : مفهوم السكن الريفي	33

المطلب الأول: تعريف السكن الريفي	33
المطلب الثاني: أهداف إيجاد السكن الريفي	36
المطلب الثالث: أنواع السكن الريفي	37
المبحث الثاني: إعانة الدولة من أجل بناء سكن ريفي	38
المطلب الأول: مراحل تطور منح إعانات الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي.	39
المطلب الثاني: كيفيات الحصول على المساعدة لبناء سكن ريفي و الآثار المترتبة عنها.	44
الفصل الرابع الجانب التطبيقي	
المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة.	53
المطلب الأول : نشأة وموقع مؤسسة محل الدراسة	53
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية البيضاء	53
المبحث الثاني: وصف استجابة عينة الدراسة .	59
المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة	59
المطلب الثاني: توزيع أفراد عينة الدارسة حسب الخصائص الشخصية	61
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للبيانات	65
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وعرض النتائج	66
المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة	66
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع	71
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	72
خاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	86
الملاحق	–

يمثل الريف في العالم العربي، أكثر المناطق المأهولة بالسكان خاصة، لذلك فإن هذه ألخيرة و فيما عبرت عنه في توصيات المؤتمرات و الجلسات الدراسية التي قامت بها جامعة الدول العربية، انتهت إلى أن على كل دولة أن تقدم في حدود إمكانياتها الخدمات العامة بما يعمل على ضمان مستوى أدنى من توفر الخدمات كما و نوعا في حدود طاقة كل مجتمع في إطار من العدالة في توفير هذا المستوى ، مما سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، حيث تتمثل الجماعات المحلية في صورة مصغرة لنظام الحكم القائم, فهي النواة الاساسية والبدرة واللبنة والحجر الاساس في النظام، واستقرارها هو استقرار للنظام الدولة، وتنميتها هي التنمية المنشودة والمعول عليها في الدولة.

ان الدولة الحديثة وبمفهومها العام والخاص لفكرة التنمية المحلية , ومن خلال النشاطات المتطلبات المتزايدة والخدمات الواجبة والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة في واجب التنمية سواء الوطنية والمحلية. تفرض توزيع الوظائف الادارية والمهام الحكومية على الادارات المحلية والتي لها العلاقة المباشرة مع المواطن، فهي بمثابة مسالة ذات اولوية واهمية قصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة لتقديم الخدمات الافضل للموطنين، وكذلك وجب على الدولة او الحكومة اختيار الاساليب والكفيات الكفيلة التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية المحلية، ومن بين أمثلتها التنمية الريفية إذ تعد استراتيجية أساسية للتنمية المناطق الريفية المهمشة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمواطنين، ولتطوين القاعدة الأساسية للتنمية المجالية أو الإقليمية، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للريف، لذا تزداد أهميتها في الدول النامية والجزائر منها، لما تعانيه الأقاليم الريفية أو البلديات الريفية من تخلف وتدهور تنموي، وأصبح من الواضح أن مجابهة هذه التحديات ورفع تحدي البناء والتطوير الريفي المنشود، يعود من مهام وصلاحيات الجماعات المحلية.

1-الاشكالية :

تعتبر الجماعات المحلية النواة الرئيسية للتنمية المحلية، باعتبارها قريبة من المواطن وقد وضعت أساسا، بهدف تسيير شؤون الأشخاص والقاطنين بها ، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، والاقتصادية ،والصحية وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه ،فالمشاكل التي يعاني منها السكان يوميا (كالسكن العمل نقص المرافق الصحية التهيئة... الخ) تتطلب تضافر جميع الجهود، سواء المحلية أو المركزية ،وحتى المجتمع المحلي في حد ذاته.

لا يمكننا الحديث عن تنمية وطنية شاملة ومستدامة في أي مجمع أو دولة دون تحقيق تنمية عالمها الريفي، فالتنمية ال بد أن تشمل جميع المناطق، حضرية كانت أم ريفية، صناعية أم زراعية، اجتماعية أم ثقافية، حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي للنمو والعدالة في التنمية، فالتنمية الريفية تعتبر من الأولويات في أجندة وخطط كل الدول والحكومات، ذلك لما يكتسبه المجال الريفي من الأهمية والمكانة التي يحتلها العالم القروي، و مبدأ إشراك السكان الريفيين في عملية تنمية أقاليمهم بأنفسهم، فبدون تنمية القطاع الريفي يستحيل أن تكون هناك تنمية وطنية مستدامة.

إذا، تعد التنمية الريفية استراتيجية أساسية للتنمية المناطق الريفية المهمشة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمواطنين، ولتطوين القاعدة الأساسية للتنمية المجالية أو الإقليمية، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للريف، لذا تزداد أهميتها في الدول النامية والجزائر منها، لما تعانيه الأقاليم الريفية أو البلديات الريفية من تخلف وتدهور تنموي، وأصبح من الواضح أن مجابهة هذه التحديات ورفع تحدي البناء والتطوير الريفي المنشود، يعود من مهام وصلاحيات الجماعات المحلية (البلديات والولايات).

تعرف المجتمعات الريفية بالجزائر ظاهرة النزوح الريفي بفعل تدني في الأوضاع المعيشية، كبعد المؤسسات التعليمية، و قلة خدمات النقل والمواصلات والمياه والكهرباء، و انعدام

الخدمات الصحية والترفيهية ...إلخ، الداعمة للتنمية الريفية، وعليه هناك ضرورة قصوى لتحسين نوعية الخدمات لإدماج سكان المناطق الريفية والقرى النائية من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمجتمعات الريفية.

تحقيقا لهذه الأهداف والرؤية الاستراتيجية على مستوى البلديات الريفية، لا بد من تفعيل دور الجماعات المحلية، التي تعتبر فاعلا أساسيا وآلية من آليات التنموية في هذا المجال، بحكم قربها من المجتمعات المحلية وفهمها لطبيعة العمل الجواري، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

-ما هو أثر الجماعات المحلية في اعادة تهيئة السكنات الريفية وتحسين الوضع الاجماعي ؟.

2-الأسئلة الفرعية:

سوف نحاول دراسة الإشكالية المطروحة من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

-ما مدى تفاعل الجماعات المحلية مع مختلف أدوات التنمية المعتمدة؟

-ما واقع التنمية الريفية في الجزائر كاداة لتحسين الوضع الاجتماعي ؟

-ماهي تحديات وآليات تفعيل دور الجماعات المحلية في اعادة تهيئة السكنات الريفية وترقية معيشة السكان؟.

3-أهمية البحث:

إن إعادة المعنى للإقليم يعني إعادة اكتشاف العالم الريفي بقوتها الاقتصادية وأهميتها الاجتماعية وقيمتها البيئية، ودورها في ربط الشبكات الحضرية والريفية، وقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي ومحاربة آفات الفقر والعزل الاجتماعي والنزوح الريفي ،كما اعطاء الأهمية لإعادة تهيئة السكنات الريفية من قبل الجماعات المحلية يكمن في الاعتبارات التالية :

-التقسيم السياسي والتوزيع الإداري للجماعات المحلية عبر التراب الوطني يتضمن تهيئة السكنات الريفية.

-إعتبار الجماعات المحلية آلية من آليات التنموية في بلادنا، وذلك من خلال اسنادها تنفيذ مختلف قرارات وسياسات العامة للدولة على مستوى المحلي، لذا يجب أن تحظى ببحوث نظرية ودراسات ميدانية للوصول إلى ميكانيزمات وآليات لتفعيل دورها التنموي انطلاقا من الواقع المحلي .

4-أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن تحديد أهدافه في ما يلي:

-معرفة دور وأهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية والتجديد الريفي، من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية لترقية الحياة الريفية.

-الاطلاع على معوقات ومكامن عجز الجماعات المحلية، لرفع أدائها للسنوات اللاحقة؛

-تقديم التوصيات (الآفاق) التي يمكن الإفادة منها من قبل القائمين على تسيير الجماعات المحلية (المنتخبين والموظفين) في مجال التنمية الريفية.

5-أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره ، نجملها فيما يلي:

1-يعتبر موضوع اعادة تنمية وتهيئة السكنات الريفية من الموضوعات المهمة التي تشغل المجتمعات ،كونه يعالج الجماعات المحلية التي تعتبر المركز القاعدي و الخلية الأساس و حجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قربا من المواطن، من مشاكله و شكاويه.

2-ميل الباحث إلى البحث والدراسة في موضوع اعادة تهيئة السكنات الريفية والوقوف على حقيقتها في الجزائر .

6-المفاهيم والمصطلحات :

1-الجماعات المحلية :

جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ألنها تعمل على تنفيذ سياسية الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية[1]".

وتعرف أيضا أنها:" مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على مستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي[2].

2-السكن الريفي :

تطرق المنظم إلى البناء الريفي في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-235 بصيغة المسكن الريفي ،هو:" كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي. يجب أن ينجز السكن الريفي في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي.[3]

[1]-لعشاش عز الدين، "دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف – مسيلة-سنة 2018 ،ص 8.

[2]-سعيدة أوصيف،" دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية – والية المسيلة نموذجا"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-سنة 8102 ،ص 01.

[3]- أمحد هبد الباقي وفضيلة حاج محمد، برانمج السكن الريفي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر ، جملة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد رقم 01 ،عدد خاص بالحق في السكن 2012 ،ص ص 4-5

7-الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

– حمد شريفي ، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، البحث عبارة عن أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير سنة 2010م ، تدور إشكالية البحث حول وجود حالة من عدم التوازن في توزيع السكان والنشاطات بين الأقاليم ، تعيشها الجزائر حاضرا ويتوقع تفاقمها مستقبلا . لقد تميزت أطروحة الباحث بوجاهة الطرح وجدية التحليل ، حيث تناول الباحث إدارة التنمية المحلية في الجزائر وركز فيها بصورة خاصة على الهيئات المحلية كأداة أساسية للتطلعات والجهود الحكومية والشعبية وفي ميدان التنمية المحلية ، كما قدم مهام الجماعات الإقليمية والأسس العامة للتنمية المحلية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونمط البرامج التي تتولى تنفيذها ووسائل تدخلها في تنفيذ هذه البرامج . كما قدم الباحث الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية المحلية و إدارتها.

الدراسة الثانية :

كمال تكواشت، البناء الريفي كآلية لامتصاص البناء الفوضوي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد 15 / العدد: 03(2022)، جامعة عباس لغرور– خنشلة (الجزائر).

هدفت الدراسة إلى الإحاطة بالنقاط المضيئة والنقاط المظلمة من برامج البناء الريفي الموجهة للقضاء على البناء الفوضوي والمعتمدة من قبل وزارة السكن والتعمري والمدينة في إطار سياسة صناعة البناء بشقيها الحضري والريفي انطلاقا من سنة 2002.

وتوصلت الدراسة الى أن البناء الريفي ، يعد كبرنامج ضروري لامتصاص البناء الفوضوي لكنه غير كافي إذ يتطلب أن يتبع ببرامج أخرى تجعل في مجملها الريف كمناطق جذب لسكانه بعدما كانت طاردة له. كما تو صلنا أبن البناء الريفي

المجتمع في شكل تجزئات قد لاقى استحسانا وقبولا لدى المواطنين أفضل من البناء الريفي الفردي المبعثر.

حظي موضوع الجماعات المحلية باهتمام متزايد من طرف مختلف الدول و ذلك لما لها من أهمية كبيرة للنهوض بالمجتمع المحلي خاصة و الدولة بصفة عامة نحو الأفضل حيث منحت الدول في إطار اللامركزية دور أكبر في عمليات التنمية المحلية بكل أبعادها المختلفة من إقتصادية إجتماعية وحتى الثقافية إذ أصبحت المسؤول المباشر على القيام بالمشاريع على مستوى إقليمها.

ومن هنا سوف أتطرق لمفهوم الجماعات المحلية ومعرفة أهم وظائفها وكذلك التنمية المحلية و أهم أهدافها.

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية:

تحتل الجماعات المحلية مركزا هاما داخل الدولة، كما تقوم بدور فعال في التنمية فهي تتميز بكونها إدارة قريبة من المواطنين ونابعة من الشعب، وهي بمثابة أداة تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات من جانب آخر وبالتالي فهي وحدة أساسية لابد منها.

المطلب الأول: تعريف وخصائصها الجماعات المحلية:

1-تعريف الجماعات المحلية :

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

[1]- الخضر مرغاد، " الايرادات العامة للجماعات المحلية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 17 فيفري 2005 . ص34

وقد أصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي.

كما عرفت بأنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية و التعمير[1].

وتعرف الجماعات المحلية كذلك بأنها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة يتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تقررها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة كما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم ومع الجهة وعلى المستوى الوطني والى جانب هذا التعريف الكلاسيكي أصبحت الجماعات المحلية المعاصرة تفترض وجود شرطين هما التدبير الحكيم وتقديم الخدمة الأفضل فضلا عن تمتين أسس الديمقراطية المحلية والحرص على كون الجماعات المحلية هي لبنة مندمجة ومتراصة بحيث تنتخب الجماعة ممثلين لهم ليشاركوا

[1]– فريدة مزياني دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي جامعة باتنة، عدد 06 2009، ص54.

في إدارة الشأن المحلي للجماعة وتنميتها إقتصاديا وثقافيا عن طريق تنمية مواردها المالية وتجهيزها بمختلف حاجات السكان في مختلف الميادين من سكن، صحة وتعليم .... إلخ[1].

2-خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بالخصائص:

- **الاستقلالية المالية:** إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة كما أن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية لها تسمح بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي.

- الاستقلالية الإدارية: وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بمزايا منها :[2]

- تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

[1]- عيسى بدة ، مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية عين الريش ولاية المسيلة (2001-2007) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التفسير 2007-2008، ص 20

[2]- عبد القادر عكوشي، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع،2004-2006-ص 55

– تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

– إدارة المرافق المحلية بفعالية والتخفيف من الأعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالأمور الإدارية البحتة التي في الإمكان إسنادها إلى مؤسسات إدارية محلية بهدف التفرغ للمهام القومية المستعصية والخطيرة كالدفاع والسياسة الخارجية.

إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية بهدف تربيته تربية سياسية وزيادة وعيه السياسي وتحضيره للمناصب السياسية الوطنية، وكذا يهدف التوسع في الأخذ بمبادئ الديمقراطية.

– التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفادة كل المواطنين دون استثناء، وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها التي يحصل عليها من المواطن بصفة أساسية [1] .

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية.

"خلق الله سبحانه و تعالى الإنسان عاجزا عن العيش منفردا، فتجمع في صورة أسر بدائية يتحمل فيها عبئ الكفاح في سبيل لقمة العيش، ثم تجمعت هذه الأسر بحثا عن المأوى والمرعى والأمن وتكونت هذه المجموعات في شكل قبائل بقصد إشباع حاجاتها الأمنية والاقتصادية والروحية، وكان صاحب السلطة والسيادة في القبيلة أقواها عائليا وبعد ذلك نشأت أفراد هذه القبيلة لغة واحدة للتفاهم بين أفرادها، ومع مرور الزمن تواجدت على أرض الواقع ممارسات أصبحت فيما بعد تقليدا لها قوة القانون ولم يكن لارتباط الفرد الوثيق بقبيلته

[1]– الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات (باتنة قسديس – عين التوتة، نموذجا ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2007–2008– ص ص 171، 170

ولا لسلطة رئيس القبيلة على أفرادها من مبرر في أذهانهم سوى أن هذه السيادة والسلطة الأساس الوحيد لضمان استقرارهم وتوفير الأمن لهم.

لم يكن النظام القبلي لقلة أفراده وارتباطهم بروابط القربى يسمح لرئيس القبلية بأن يكون معزولا عن أفرادها ولا أن يشغ نشاطهم لصالحه بعيدا عن الأفراد الآخرين كما أن حياة المرعى والصيد التي كانت تعيشها القبيلة لم تكن لتسمح بالاستبداد بأفرادها، إذ أن هذه الحياة بطبيعتها تقوم على الحرية والحماية الجماعية تحت راية رئيس القبيلة ومجلسها الذي يختاره أفراد القبيلة، ويعتبر مجلس القبيلة وسلطة رئيس المجلس القبيلة هي الصورة البدائية لنشأة السلطة المحلية .

وحينما ظهرت حرفة الزراعة إستقر الأفراد في بعض المناطق الزراعية واحترفوا الزراعة تغيرت حياة الناس وتكونت بذلك القرى ثم المدن وظهرت وظائف جديدة كالتجارة والحدادة وصناعة الأدوات وإصلاحها، وظهرت مهنة الحراسة كحراسة المزروعات والمحاصيل وظهرت فكرة السلطة الإدارية التي تفض المنازعات وتنظم العلاقات بين أفراد القبيلة.

وبعد تراجع النظام القبلي في أداء وظائفه الأساسية في كثير من التجمعات السكانية نشأت الدولة التي تعتبر أهم شخصية إقليمية برزت إلى حيز الوجود في العصر الحديث حيث تحولت السلطة إلى حكومة والتقاليد إلى قوانين ، وكانت الدولة تقوم بإدارة جميع المرافق المهمة كالدفاع عن الدولة من الخارج وحماية أمنها من الداخل وإقامة العدل وتوفير الخدمات للمواطنين جميعا.[1]

وبمرور الوقت اتسعت وظائف الدولة وشملت أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، ثم أفرزت الثورة الصناعية خلال القرن 18 مدى حاجة الدولة إلى التخطيط ووضع برامج التنمية وضرورة تدخل الدولة المباشر والمستمر في حياة الأفراد لتنظيم حركة المجتمع

[1]– الصالح ساكري، نفس المرجع السابق ،ص 172

على النحو الذي يكفل نجاح تنفيذ الخطط والبرامج، ولقد ترتب على ذلك قيام الدولة بتدعيم جهازها الإداري بما يمكنها من أداء المسؤوليات المنوطة بها ولكن مع زيادة الأعباء على أجهزة الدولة أصبح الجهاز الإداري غير قادر على مواجهة التحديات المستمرة والمتزايدة وبالتالي أسندت الدولة جانب من مهام وظيفتها إلى الأفراد لمباشرتها بواسطة هيئات محلية تمثلهم في أقاليم الدولة حتى يساعد ذلك على سرعة البث في المسائل والقضايا المحلية المطروحة.

إن تعدد وظائف الدولة واتساع رقعة الدولة الحديثة أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم إدارة جميع المصالح على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية.[1]

ومنذ النصف الثاني من القرن 20 اتجهت الدول المتقدمة والدول النامية نحو الأخذ بنظم الإدارة المحلية وهذا نتيجة لعدة متغيرات سياسية أو تكنولوجية أو ثقافية حدثت في العالم القرن 20 كان أثرها الرئيسي في تغير أسلوب إدارة المجتمعات المحلية، ومع استقلال الدول النامية من ربقة الاستعمار الغربي قامت الحكومات في الدول النامية بتطبيق العديد من سياسات الإصلاح بهدف التخلص من كل أشكال الحكم ونظم الإدارة التي فرضها عليها الاستعمار.

ومن بينها الجزائر من خلال إصلاح نظام الجماعات المحلية بإصدار قانون البلدية في 1967 وقانون الولاية في 1969 والهدف منها إعادة تحديد الوحدات الإدارية للجزائر ومهامها وإتاحة قدر أكبر من اللامركزية، ومع ظهور فكرة الدولة الخادمة والتي تعمل على خدمة المجتمعات وليس فقط حراستها وتقوم بإشباع حاجات المواطنين طرحت الديمقراطية خيارا إستراتيجيا على نطاق واسع بين الدول المتقدمة والنامية وطالبت بحكم الشعب من

[1]– الصالح ساكري، نفس المرجع السابق ،ص 173

الشعب ولتحقيق ذلك كان من المتعين أخذ رأي الشعب فيما يقدم لهم من الخدمات والسياسات.

-أهم الأسباب التي أدت إلى الأخذ بها:

تعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول ويمكن حصرها فيما يلي:

1) تزايد مهام الدولة: لقد كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، والمتمثلة في الإدارة المحلية، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية [1].

2) التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة: تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث تعداد السكان إلى جانب وجود المدن المكتظة بالسكان، مدن قليلة السكان مناطق تزخر بالإمكانات السياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل، هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم مواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن.

[1]– نسمة عولمي ، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقي، عدد 4، ص 158

3) تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة علامة وهي علامات الديمقراطية في نظام الحكم كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية فالمركزية الإدارية لا تحقق الديمقراطية ولا تعد كافية لوحدها لإدارة كافة المرافق العامة في الدولة لذا ظهرت اللامركزية الإدارية باعتبارها أحسن الأساليب لتسيير المرافق المحلية فالجماعات المحلية لها دور بارز ومهم في التسيير كونها أقرب إلى المجتمع المحلي. فاللامركزية تحسن من أداء وتنظيم الخدمات، وتزيد من كفاية القطاعات وبالتالي محفز أكثر لجلب المستثمرين.[1]

- أساليب تشكيل المجالس المحلية:

1- أسلوب الانتخاب: ويتم فيه انتخاب كامل أعضاء المجلس المحلي مباشرة من قبل سكان الوحدة المحلية ويجري ذلك بواسطة قيام عدد من سكان المنطقة بترشيح أنفسهم للانتخابات بشكل مستقل أو ضمن قائمة أحد التجمعات السياسية وهناك العديد من الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب باعتباره الأكثر ديمقراطية واحتراما لحق المواطنين في ممارسة حقهم الانتخابي،

ويؤكد أصحاب هذا الأسلوب بالتأكيد على أسلوب الانتخاب باعتبار أن وجود أعضاء منتخبين سيحول دون أن تمارس السلطة المركزية ضغوطا عليهم حيث أن ولاءهم يكون في المقام الأول للمواطنين الذين انتخبوهم باعتبارهم مصدر سلطتهم ووجودهم.

2-أسلوب التعيين: إن أصحاب اتجاه أسلوب التعيين يؤكدون على تحقيق اعتبارات الكفاية والفعالية الإداريتين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى لاعتقادهم أن الظاهرة المحلية

[1]- خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية - دراسة مقارنة - المملكة المتحدة - فرنسا - يوغسلافيا - الأردن : الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993 ص64.

ظاهرة إدارية بحتة خلقت من أجل أن تشارك السلطة المركزية في أدائها لمهامها الإدارية الجديدة وبالتالي فإنهم يرون أن تشكيل هذه المجالس التي تشرف على إدارة وتسيير المجتمع المحلي لابد أن يراعى فيه:

– توفر عناصر أو الأعضاء ذوي الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية كشرط للقيام بهذه الوظيفة، وأن أسلوب الانتخاب لا يكفل في الغالب للجماهير المحلية على اختيار الممثلين الحقيقيين لمصالحهم فأسلوب التعيين يسمح بالاستفادة من خبرة وكفاءة بعض الأشخاص. [1]

– ضرورة الارتباط بين المستوى المحلي والمستوى المركزي حيث أن أسلوب الانتخاب مثلا يمنح الهيئات المحلية لدرجة كبيرة من الاستقلالية قد تجعلها تفكر في الانسلاخ عن الحكومة المركزية وبالتالي المساس بالوحدة الوطنية للدولة.[2]

3) الأسلوب المختلط : أي أسلوب الجمع بين الانتخاب والتعيين حيث يقوم سكان الوحدة المحلية بانتخاب عدد من أعضاء المجلس المحلي بشكل مباشر بحيث تكون الأكثرية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين وتقوم السلطات المركزية ممثلة في وزارة للإدارة المحلية أو إحدى الوزارات الأخرى وبناء على توصية من ممثل السلطة المركزية في المنطقة المحلية بتعيين عدد من الأشخاص والهدف من ذلك هو دعم المجلس المحلي بالكفاءات عن طريق تعيين أشخاص مؤهلين لهذه الغاية.

[1]– محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل الأردن بريطانيا – فرنسا – مصر دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 عمان: دار الثقافة2009 ،ص 68.

[2]– الطاهر بن خرف الله، النخبة المحلية في الجزائر، دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد (1962–1989) الجزائر، 2011– ص 28.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجماعات المحلية.

أولا :أهداف الجماعات المحلية:

هناك أهداف متعددة منها سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية:

1- الأهداف السياسية ترتبط أساسا هذه الأهداف بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب وهو مبدأ أساس الإدارة المحلية الذي يحقق أهدافا منها:

-**الديمقراطية:** حيث تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، هذه الديمقراطية قد تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات وتعتبر الإدارة المحلية جزء لا يتجزأ إن لم تكن أساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة أن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: ففي الدول التي لم تستطع أن تحقق وحدة سياسية قوية الأركان فإن نظام الإدارة المحلية المطبق فيها يجب أن يسعى إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية والقضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة[1].

فنظام الإدارة المحلية السليم يجب أن لا يؤدي إلى ظهور مثل هذه القوى القادرة على أن تنافس أو تعارض الحكومة المركزية أو لا تمتثل للسياسة العامة التي تضعها وتدرسها هذه الحكومة.

- إن نظام الإدارة المحلية يهدف إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

[1]- الطاهر بن خرف الله، نفس المرجع السابق ،ص 29

2- الأهداف الإدارية وتتضمن تحقيق الكفاءات الإدارية حيث تلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يصطلح بها المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل، وكما أن نظام الإدارة المحلية تساهم في القضاء على الديمقراطية التي تلازم تركيز السلطة الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة وأشراف المستفيدين بها.

- كما يساهم نظام الإدارة المحلية في التخفيف من الأعباء الملقاة على السلطات المركزية حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطات المركزية للتفرغ للمسائل ذات الأهمية القومية.

3- الأهداف الاقتصادية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

-تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي.

4- الأهداف الاجتماعية : تتركز الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية في:[1]

[1]- محمد علي الخلايلة، مرجع سابق ، ص ص .63.62

– الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية.

– إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.

–تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه بمعنى معاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها ورغبته في الإدارة وانتخاب من يمثله.

ثانيا :وظائف الجماعات المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسستها المختلفة من ولاية وبلدية

وما يتبعها من مصالح وأقسام ويمكن أن نحصر هذه الوظائف في:

1– الأمن والنظام العام: أي تسيير الشؤون المحلية وتنظيمها و تأطيرها، كما تعمل كذلك على صياغة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء، غاز، غذاء صحة وتهيئة عمرانية وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.

2 – المصلحة العامة المحلية وهنا تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات و ميكانيزمات تنظيمية خاصة بكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن، وللدولة على حد سواء وتقوم أيضا مؤسسات الإدارة المحلية فيما يخص مهام تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين

وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.[1]

3- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وأعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

يحتل موضوع التنمية والتنمية المحلية مكانا بارزا بين مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية، ذلك أنها عملية وخطة وبرنامجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء به إلى ما هو أفضل وتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وسوف نتطرق لمفهوم التنمية والتنمية المحلية وأهم مجالاتها.[2]

المطلب الأول: تعريف التنمية.

البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية:

لقد كان الاهتمام بالتنمية في البداية من الناحية التاريخية منصبا على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية وتعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة فكان ظهور مصطلح التنمية على يد الاقتصادي " آدم سميث " فأطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، غير أنه لم يستعمل منذ ذلك الحين إلى غاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت التقدم المادي والتقدم الاقتصادي اللذان أستخدما للإشارة إلى حدوث تطور في المجتمع وعند إثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية تم

[1]- خالد سمارة الزغبي، المرجع السابق ،ص 47

[2]- عبد القادر عكوشي ، المرجع سابق ،ص 51.

استعمال عبارات التصنيع والتحديث، وغداة الحرب العالمية الثانية استعمل "يوجن ستيلي"Eugene Staley مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين إقترح خطته لتنمية العالم ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو الديمقراطية وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه محاط بالالتباس لتعدد الاتجاهات النظرية الخاصة به حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية من الناحية الاقتصادية وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وآخر على الجانب السياسي ...إلخ، ويتضح من التنمية نال اهتمام الكثير من العلماء وأصبح ينظر إليه من كل الجوانب.[1]

تعريف التنمية:

التنمية عملية متعددة الأبعاد وبالتالي فهي ليست ظاهرة اقتصادية فقط وإنما تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر وهي بهذا المعنى تسعى إلى تحقيق الكفاية الذاتية والقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان.[2]

فالتنمية تعني الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته، وبعبارة أخرى إنها التغيير المفقود والموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف.[3]

[1]– مهدي حسن زويلف، التنمية الإدارية والدول النامية ، الأردن دار محمد لاوي، 1993، ص7.

[2]– عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي ،والإقليمي، الطابعة 1 ، عمان: دار صفاء ، 2009، ص127.

[3]– أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ص 64

وتعرف كذلك بأنها تغير النسق الاقتصادي والاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة والخلاقة وإفساح المجال أما مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتعبئة والاستغلال[1].

وعرف "شوداك" التنمية ما هي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية ثقافية وغيرها[2].

أي أن التنمية ما هي إلا عملية شاملة لجميع الجوانب للارتقاء بالمجتمع لأفضل حال.

المطلب الثاني : تعريف وأهداف التنمية المحلية.

1-تعريف التنمية المحلية :

تطور مفهوم التنمية المحلية:

لقد بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي ففي البداية أطلق على مصطلح تنمية المناطق الريفية والمحلية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف

[1]- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المهني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 50.

[2]- جهيدة رعاش، إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007-2008، ص ص22

المعيشية للمجتمع ككل اعتماد على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ونجد على مستوى الأمم المتحدة وعلاقتها المتخصصة تم تركيز مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية(2) فتنمية المجتمع هي الجهود التي تبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو المجتمع نفسه في سبيل إحداث تطور اجتماعي أو اقتصادي معين.[1]

ثم ظهر مفهوم التنمية الريفية حيث عرفت بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عميلة ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة الموارد المسيرة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير ، فالتنمية الريفية تركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها. وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975 أن التنمية الريفية عملية متكاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية نظرا لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية وبالتالي فهي عملية تغيير تتم

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر : الدار الجامعية 2001 ،ص14

بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المجددة للمجتمع المحلي.

-**تعريف التنمية المحلية** نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها:

– التنمية المحلية عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه أو ترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولوياتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع.[1]

كما عرفها محي الدين صابر بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

وفي تعريف آخر للتنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

[1]– مسعد الفاروق حمودة، التنمية والمجتمع، . مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، مصر : المكتب الجامعي الحديث، 2001 ص21

هي إذا عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة الوطنية.

2-أهداف التنمية المحلية:

-**زيادة الدخل المحلي:** تعتبر الزيادة في الدخل من أولى أهداف التنمية المحلية فزيادة الدخل الحقيقي في أي مجتمع محلي تحكمه عوامل كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على الإمكانيات المادية والفنية للمجتمع المحلي والدولة، فكلما توافرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

- **رفع مستوى المعيشة:** تسعى الدول النامية باستمرار من أجل رفع مستوى معيشة أفرادها لأنها أيقنت بأن الضرورة المادية للحياة، والمتعذرة تحقيقها ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان المجتمعات المحلية لهذا نجد أن هذا الهدف من بين أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية المحلية على تحقيقها لكافة أفراد المجتمع المحلي.[1]

-**إشباع الحاجات الأساسية للأفراد** : إن للأفراد داخل المجتمع المحلي احتياجاتهم الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة كالعلاج والتعليم ،والمسكن، وبالتالي إذا حدث غياب لمؤشر واحد من الاحتياجات أمكننا القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجد وبالتالي أهداف التنمية المحلية في هذه الحالة منع حدوث مجاعة مثلا، وإتاحة فرص التعليم وغيرها .

[1]- الصالح ساكري، نفس المرجع سابق ، ص 212

-تنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وهذا عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها عن طريق التعليم والتدريب والممارسة.

المطلب الثالث :مجالات وخصائص التنمية المحلية.

1-مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية متعددة نذكر منها:

-**التنمية الاقتصادية:** التي يقصد بها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن التنمية الاقتصادية تهدف أساسا لوضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية.[1]

-**التنمية الاجتماعية:** وهي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في إعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مثل:

الصحة، الإسكان، التعليم وهو الضمان الاجتماعي.

كما أن تغيير الأوضاع الاجتماعية المحلية تشتمل على عنصريين:

[1]- ريملاوي سفيان ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ، رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2010، ص 50.

الأول: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

الثاني: إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب.

-**التنمية السياسية** تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد مما يزيد من فعاليته واستقراره وهذا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء المجالس المحلية، وبالتالي من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.[1]

- **التنمية الإدارية** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث النشاط في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهارتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها.[2]

2-خصائص التنمية المحلية

تتصف بعدة سمات من أبرزها:

[1]- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011،2010، ص ص20.21

[2]- الدين ونعمي محمود الفساد الإداري المعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، صلاح 1994، ص 55.

– أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

–التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقضي وعي والشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.[1]

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة غير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهناك تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

[1]– عبد الرزاق جعفري، التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم سياسية وعلاقات حولية، جوان 2002–2000، ص 20

تمهيد :

أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا بالتنمية الريفية تجسدت في مختلف المشاريع الرامية إلي تحسين مستوى معيشة سكان الريف، حيث أخذ مشروع السكن الريفي محورا أساسيا في إطار التنمية الريفية من الشاملة، وذلك من خلال إعطائه حصص هامة الخزينة العمومية لما يشكله الميزانيات بدعم كلي من أهمية في الأوساط الريفية، حيث تبرز أهميته في كونه مطلبا أساسيا لدى سكان هذا النوع من البناء من الريف خصوصا فيما يتعلق بموضوع إعانات الدولة لانجازه.

كما تتجلى أهمية السكن الريفي في اعتباره صيغة من صيغ البناء ذات خصوصية سواء من حيث موقعه فهو يقام في الوسط الريفي، حدد المشرع شروطا و إجراءات تتناسب مع طبيعة هذا الوسط، أو من حيث التمويل لانجازه، فقد ساهمت الدولة بشكل كبير في تمويله.

المبحث الأول : مفهوم السكن الريفي

لقد عرف انجاز السكن الريفي طرف الدولة عدة صيغ ناتجة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد ، فمن المساعدات بمواد البناء إلى المساعدات المالية المباشرة ، تتجلى كلها في سعي المشرع إلى تقديم كل تحفيزات لتثبيت سكان الريف و تحسين معيشتهم ، لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة هذه الصيغة من خلال تحديد تعريفها المطلب الأول، ثم بيان أهداف إيجادها (المطلب الثاني)، وفي الأخير تحديد أنواعها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف السكن الريفي

يشمل موضوع هذا التعريف مصلحين أولهما السكن و ثانيهما الريف، الأمر الذي يلزمنا دراستهما قبل تحديد المقصود بالسكن الريفي. [1]

عرف المشرع المسكن بموجب نص المادة 355 من قانون العقوبات المعدل و المتمم على أنه منزل مسكونا كل مبنى أو دار أو غرفة أو خيمة أو كشك ولو متنقل متى كان معدا للسكن و إن لم يكن مسكونا وقتذاك و كافة توابعه مثل الأحواش و حظائر الدواجن و مخازن الغلال والإسطبلات والمباني التي توجد بداخلها مهما كان استعمالها حتى ولو كانت محاطة بسياج خاص داخل السياج أو السور العمومي.[2]

[1]– منال محمد نمرقشوع، استراتجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الدراسات العليا في التخطيط الحضري والإقليمي جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص 23.

[2]– أنظر المادة 355 من الأمر 66/ 156المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية العدد 49، المؤرخة في 11/06/1966 المعدل والمتمم وفقا لأخر التعديلات بالأمر رقم 06/ 23المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 و القانون رقم 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 و القانون رقم 14/ 01المؤرخ في 03 فيفري 2014 الجريدة الرسمية العدد ،07 المؤرخة في 16/02/2014.

كما عرفه بموجب نص المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 01 جوان 1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة و التعمير والبناء على أنه" تعد عمارات سكنية بمفهوم الفصل المحلات التي تستعمل للسكن ليل نهار ماعدا المساكن المعدة للحياة الجماعية مثل الفنادق والداخليات والمستشفيات والملاجئ و المدارس و المحلات المخصصة للحياة المهنية عندما لا يتم الإسكان فيها و لو جزئيا على الأقل في نفس مجموعة الغرف المخصصة للحياة العائلية.

و يمكن أن تشمل هذه العمارات السكنية على ما يأتي:

1. غرفة رئيسية مخصصة للاستراحة و للتسلية و لإطعام شاغليها و للنشاط المنزلي المتواصل مثل الغرف و قاعات المقام و المطابخ.

2. غرف ثانوية معدة لأعمال حفظ صحة السكان مثل قاعات المياه و المغاسل و المراحيض ومساحات المرور مثل بهو المدخل و الكواليس و الأروقة الداخلية و الخارجية والأدراج وغرف المهملات.

3. ملاحق مثل الدهاليز العليات و مغاسل الثياب و المجافيف و المرائيب والسقيفات"[1].

أما بخصوص تعريف مصطلح الريف، فيقصد به في المعاجم العربية هو الخصب السعة في المأكل وهي أرض فيها زرع و ماء.[2]

أما من الناحية القانونية فلقد تناول المشرع تعريف الوسط الريفي في المادة الثالثة من القانون رقم 08/ 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي على

[1]– الجريدة الرسمية العدد 26 المؤرخة في 01/06/1991.

[2]– قاموس عربي المعتمد بدون رقم الطبعة دار صادر، بيروت، لبنان، 2000.

أنه" جزء من الإقليم أقل بناء و يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي ، وكذا المناطق الطبيعية و الغابات و القرى[1].

من خلال هذا التعريف نستشف أن خصائص الوسط الريفي تتمثل في أن النشاط الزراعي المصدر الأساسي لمعيشة سكان الريف، قلة تواجد البنايات في الوسط الريفي و إن وجدت فإنها تتميز بالطابع القروي، بالإضافة إلى تباعدها مقارنة بالوسط الحضري، حدد المشرع بعض مشتملات الوسط الريفي و المتمثلة في الأراضي الفلاحية، الأراضي الغابية ، المناطق الطبيعية (المحميات الطبيعية) والقرى.

بناء على ما تقدم لا تعد هذه الميزات المعايير الوحيدة لتحديد الوسط الريفي، توجد معايير أخرى أهمها عدد السكان، حيث نسبة السكان الريف تكون قليلة بالمقارنة بنسبة سكان المناطق الحضرية ، إذ نجد في هذا الشأن أن المشرع أخذ بهذا المعيار قبل صدور قانون التوجيه الفلاحي، حيث اعتبرت الوسط الريفي هو الذي تتوفر فيه الشرطان التالين:

-أن يكون عدد السكان القاطنين بالوسط الريفي أقل 5000 نسمة.

-أن يكون النشاط الفلاحي هو السائد.[2]

أما بخصوص تعريف السكن الريفي فقد عرفه المشرع بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10/ 235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات و كذا كيفيات هذه المساعدة على أنه هو كل سكن ينجزه أشخاص

[1]- الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 10/08/2008

[2]- عثمان فكار، تطور السكن الريفي: دراسة سوسيو – محالية للمجال السكني: منطقة " بني ورتلان" شمال غرب سطيف (القبائل الصغرى)، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005/2006، ص 41.

مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان سكن ريفي، و يجب أن ينجز السكن في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي".[1]

و في الأخير يمكن القول أن السكن الريفي هو سكن اجتماعي الموجهة للطبقة ذات الدخل الضعيف أو عديمة الدخل تقيم بالوسط الريفي ، و يتم تمويله عن طريق تقديم إعانات بشكل نهائي على ثلاث دفعات وفقا لدرجة تقدم الأشغال".

المطلب الثاني: أهداف إيجاد السكن الريفي

يعد السكن الريفي محور أساسي و استراتيجي في علمية التنمية الريفية لذا وضعت الحكومة الجزائرية برامج من أجل التكفل الحقيقي و الفعال لأهم انشغالات سكان الريف من خلال ترقية الفضاءات الريفية ليس كقاعدة مجاورة و استثنائية و إنما كوسط طبيعي يرى فيه سكانه نمط حياة يساعد على استقرارهم، و عليه تتمثل أهداف إيجاد السكن الريفي في الإطار التنمية الريفية في تقليص الفوارق بين المناطق الحضرية و الريفية تقليص أهم الصعوبات وخلق الشروط لازمة للتنمية المستدامة في الوسط الريفي[2]، إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية و الريفية تثبيت سكان الريف و القضاء على ظاهرة النزوح الريفي، إعادة السكان الذين فروا من الجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية ، و في هذا الشأن نجد أن المشرع في مختلف التعليمات الصادرة في موضوع السكن الريفي يعيد تذكير الجهات المحلية المختصة بمساهمة في تحقيق هذه الأهداف و المتمثلة على الخصوص في إعادة اعمار الوسط الريفي لتحقيق التوازن بينه و بين الأوساط الحضرية.

[1]– الجريدة الرسمية العدد 58 المؤرخة في 07 أكتوبر 2010

[2]–. خيرات أحمد، الصيغ الجديدة لعرض السكن في الجزائر (مذكر لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008 2009، ص 39.

المطلب الثالث: أنواع السكن الريفي

لقد وضع المشرع ثلاث أنواع من السكن الريفي و المتمثلة في السكن الريفي المشتت (أولا)، السكن الريفي شبه المجمع (ثانيا) و السكنات الريفية المجمعة (ثالثا)، وسنوجز الحديث عنها.

أولا: السكن الريفي المشتت

تتباعد السكنات في هذا النوع الأنماط، من حيث تنتشر على مساحة واسعة من الأراضي متخذة . في الغالب . أشكالا غير منتظمة و يحظى هذا النوع من السكن بالأفضلية والتشجيع مقارنة بالأنواع الأخرى و ذلك لأنه يتلاءم مع الوسط الريفي حيث من مميزاته أنه لا يتطلب مستلزمات رفاهية الخدمات أو تهيئة معينة ذات الطبيعة الجماعية.

ثانيا : السكن الريفي شبه مجمع

يقع . هذا النوع من عقارات الريفية التابعة للملكية الوطنية الخاصة للدولة أو أملاك البلدية و يستفاد منه الأسر الريفية التي لا تملك أراضي للبناء من خصائصه أنه يحتوى عن تجمعات 10 الى 20 وحدة سكنية ترفق بشبكات الطرقات ، شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء صرف المياه المستعملة، أن تتواجد هذه التجمعات السكنية الريفية الصغيرة في المحيطات المحصورة داخل ويمكن الأراضي الفلاحية و المناطق الجبلية.[1]

[1]– علي سالم إحميدان الشواورة عدالة التنمية بين الريف و الحضر، الطبعة الأولى دار الصفاء عمان الأردن، 2014، ص 53.

ثالثا: السكنات الريفية المجمعة

تعد السكنات الريفية المجمعة صيغة استثنائية لا يجب أن يفوق عدد السكنات بها 50 وحدة [1]، إلا أن الملاحظ حول هذه الصيغة أن المشرع تردد في بداية طرحها و سرعان ما تراجع عنها، وذلك لما تشكله هذه الصغية من خروج عن طبيعة الوسط الريفي، و ما تتطلبه من هياكل و مرافق تؤدي دون شك لتغيير هذه الطبيعة.

بالإضافة لذلك اشترط المشرع أن تتم عمليات انجاز السكنات المجمعة من طرف مقاول أو حرفي على عكس السكن المشتت الذي يتم انجازه من طرف المستفيد في أرضه أو في عقار يمنح مصالح الدولة أو البلدية كأصل عام، إلا أنه يجوز له تسليم الأشغال إلى مقاول أو حرفي.

المبحث الثاني: إعانة الدولة من أجل بناء سكن ريفي

كما سبق الإشارة إليه أن الدولة اهتمت بهذه الصيغة من صيغ السكن للأهداف المذكورة أعلاه، على غرار محاولة إيجاد حلول غير مباشرة لأزمة السكن في الجزائر، و ذلك بتقديم تحفيزات مالية من أجل سكان الريف على هذه الصيغة بالفعل من الناحية العملية لقت هذه الصيغة إقبالا كبيرا من سكان الريف ، لذا ارتأينا دراسة كيفيات الحصول على إعانات الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي خلال بيان مراحل تطورها (المطلب الأول، ثم بيان كيفيات الحصول على هذه الإعانة و الآثار المترتبة تشجيع عنها (المطلب الثاني).

[1]– راجع التعليمة الوزارية المؤرخة في 23 ماي 2006 الخاصة بتصميم و تنظيم السكن في العالم الريفي، الصادرة من طرف وزارة السكن والعمران، ص03 .

المطلب الأول: مراحل تطور منح إعانات الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي.

إن فكرة السكن الريفي كصيغة من صيغ الاستفادة من السكنات من (إعانة الدولة في الجزائر) بعدة مراحل و لعل أبرزها المرور من فكرة الترميم التي تجسدت بدءا في ترميم السكنات الموجودة في المناطق أو خارج المحيط العمراني إلى البناء الذاتي تمويل مزدوج : ذاتي إعانة الدولة) مرورا بإنشاء القرى الاشتراكية الفلاحية في النظام الاشتراكي ، وقد استمر العمل بها تحت اسم صيغة أخرى بعدها بما بسكنات الريفية المجمعة، يسمى ذلك طبعا في إطار تشجيع المواطنين و سكان الريف على إقامة سكنات لائقة بالوسط الحضري و الوسط الريفي تجسدت بصورة جلية غير أن الانطلاقة الفعالة لبرنامج السكن الريفي سنة 2002 في إطار التنمية الريفية الشاملة، والتي من أبرز أهدافها بعث آلية السكن الريفي.[1]

بناء على ما تقدم أصدر المشرع التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 01 جويلية 2002 المتعلقة بكيفيات انجاز عمليات السكن الريفي في إطار جهاز التنمية الريفية، لتتوالى بعدها عده مذكرات إدارية تعالج نفس الموضوع إلى تاريخ إلغائها ضمنيا بإعادة تنظيم كيفيات منح إعانة الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 19 جوان 2013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي[2] تطبيقا لنص المادة 10 المرسوم التنفيذي رقم10 /235 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة.

و عليه سنتعرض بالتفصيل لمضمون التعليمة رقم 06 و التعليمات والمذكرات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لتسليط الضوء على هذه المراحل المهمة من مراحل تطور منح

[1]– بن معمر رابح، قواعد و آليات التهيئة و التعمير في مجال الأراضي الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بخدة . السنة الجامعة 2014/2013)، ص 103.

[2]– الجريدة الرسمية العدد 24 المؤرخة 23 جوان 2013.

إعانات الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي من خلال تحديد شروط و إجراءات الحصول على هذه الأخيرة، و كذا طرق تمويلها.

أولا : شروط الاستفادة من السكن الريفي

بغية ترشيد النفقات المصروفة كإعانة موجهة من الصندوق الوطني للسكن الريفي الخاصة بعمليات التهيئة أو توسيع سكن موجود أو بناء سكنات جديدة تم إقرار جملة من الشروط الواجب توافرها في أشخاص المستفيدين ، و تتمثل هذه الشروط في أن يكونوا أشخاص طبيعيين منخرطين في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو يمارسون نشاط في الوسط الريفي، عدم الاستفادة أي من تنازلات أو إعانات من الدولة في مجال السكن، أن لا يتجاوز الدخل الشهري خمس مرات الأجر الوطني المضمون، امتلاك عقار محل البناء سواء تعلق الأمر ببناء مسكن جديد أو توسيعه أو تهيئته في وسط ريفي.[1]

ثانيا: إجراءات الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني للسكن

يجب على المترشح للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني للسكن قصد بناء سكن ريفي جديد أو توسيعه أو تهيئته أن يتقدم بملفه لإيداعه لدى الفرع الفلاحي المختص إقليميا، ليتسنى للجهات المختصة دراسته و بث فيه، لذا سنحاول بيان هذه الإجراءات في النقاط الموالية.

1- محتوى الملف: يجب على المترشح للاستفادة من إعانة الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي أن يكون ملفا يحتوي على مجموعة من الوثائق و المتمثلة في طلب الدعم من الصندوق الوطني للسكن مع تحديد مبلغ الإعانة المطلوبة مع وصف للمشروع حسب النموذج المعد لذلك، شهادة الانخراط في برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو ممارسة نشاط فلاحي حسب النموذج المعد لذلك، و التي يسلمها المصالح الفلاحية، تصريح شرفي يتعهد فيه المترشح بعدم استفادته هو وزجه من أي إعانة أو سكن تابع للقطاع

[1]- أنظر التعليمة الوزارية المؤرخة في 23 ماي 2006 الخاصة بتصميم و تنظيم السكن في العالم الريفي السابقة الذكر.

العمومي حسب النموذج المعد لذلك، شهادة تسلم من رئيس المجلس الشعبي البلدي محل إقامة المترشح تثبت عدم استفادته هو و زوجه من سكن تابع للقطاع العمومي أو إعانة من الدولة موجهة للسكن، صريح شرفي تثبت مداخيل المترشح مع الإثباتات اللازمة لذلك[1] ، و في هذا الصدد حددت التعليمة رقم 06 نماذج للوثائق المطلوبة في ملف الترشح للاستفادة من إعانة الدولة الموجهة لانجاز سكن الريفي.

2-التحقيق الميداني: يودع المترشح الملف المطلوب للاستفادة من إعانة الدولة الموجهة لانجاز سكن ريفي لدى الفرع الفلاحي المؤهل إقليميا، هذا الأخير يتكفل بالتحقيق في مدى مطابقة الملف و الواقع، إضافة لذلك يتكفل كل من المندوب الفلاحي و مندوب السكن والتجهيزات العمومية بالتحقيق الميداني في حالتين، تتمثل الحالة الأولى في التحقيق عند لزوم ترميم أو توسيع السكن، أما الحالة الثانية تتمثل في تعيين الأرضية المقترحة لبناء سكن جديد.

3- دراسة الملف والمصادقة عليه: بعد إيداع المندوب الفلاحي الملف المطلوب مرفقا بمحاضر المعاينة الميدانية، تقوم اللجنة الولائية المخصصة لدراسة هذه الملفات المصادقة عليها و التي تتكون من الوالي أو ممثله رئيسا، مدير السكن و التجهيزات العمومية، مدير التعمير والبناء. مدير التخطيط،مدير المصالح الفلاحية ، محافظ الغابات، مدير وكالة الصندوق الوطني للسكن المؤهل قانونا، مع إمكانية الرئيس توسيع الجنة للاستفادة بكل الكفاءات التي تساعد على انجاز مهمة اللجنة.

بعد تلقي اللجنة المذكورة أعلاه الملفات تقوم بدراستها و تجميع الآراء حولها في آجال لا تتعدى 30 يوما من تاريخ تلقيها لهذه الملفات و التي تحظى في الأخير بالقبول أو الرفض، وفي حالة القبول طلب الإعانة يحول مقرر منح الإعانة الموقع من طرف الوالي أو الأمين

[1]- راجع التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 01 جويلية 2002 المتضمنة كيفيات انجاز عمليات السكن الريفي في إطار جهاز التنمية الريفية السابقة الذكر.

العام للولاية إلى كل من مدير المصالح الفلاحية قصد تبليغها للمترشح عن طريق المندوب الفلاح و مدير السكن و التجهيزات العمومية ومدير وكالة الصندوق الوطني للسكن المؤهل إقليميا للمتابعة.

يتم تبليغ المستفيد في مقرر التأهيل بالاستفادة من الإعانة بأن له مهلة ستة (06) أشهر لتكوين الملف التقني و الانطلاق الفعلي في الأشغال، ومن بين الإجراءات لتكوين الملف التقني حصول المترشح على رخصة البناء وفق الشروط و الإجراءات القانونية و التنظيمية الجاري العمل بها، أما في حالة الرفض يبلغ المستفيد بنفس طريقة القبول.

ثالثا: الإعانات الممنوحة و طرق التمويل

نتعرض في هذا الموضوع إلى الإعانات الممنوحة من الدولة في هذا الإطار (1)، ثم طرق التمويل.

1- الإعانات الممنوحة : توزع الاعانات المقررة في هذا الإطار حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير السكن والعمران وزير الداخلية و الجماعات المحلية و وزير الفلاحة والتنمية الريفية، حيث حددت مبالغ الإعانة الممنوحة في البداية من أربعمائة ألف دينار (400.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) حسب الدخل عندما يتعلق الأمر ببناء جديد، و قد تم رفع هذا المبلغ إلى سبعمائة ألف دينار(700.000 دج) بموجب تعليمة رئيس الحكومة المتعلقة بالعقار المخصص للسكن الريفي المؤرخة في 03 أوت 2008 أما بالنسبة مبلغ الإعانة الموجه لتهيئة و/ أو توسيع سكن موجود فيقدر ب : مائتان و خمسون ألف دينار (250.000 دج)[1].

[1]- راجع نفس التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06

2-طرق التمويل: لما يستوفي المترشح للاستفادة من برنامج السكن الريفي بالحصول على الإعانة المقررة، يلتزم بمساهمة ذاتية من أجل ترميم أو توسيع سكن موجود أو إقامة سكن جديد حسب الطرق الآتية:

أ. القيام بالإنجاز بوسائله الخاصة: يقوم المترشح بالتقرب من وكالة الصندوق الوطني للسكن المختص إقليميا للتوقيع على دفتر الأعباء الذي يحدد شروط و كيفيات صرف الإعانة الممنوحة، و تقرير هذه الأخيرة يتم مباشرة لفائدة المستفيد حسب تقدم الأشغال الملاحظة بشهادات المصالح التقنية لمديرية السكن و التجهيزات العمومية.

ب. طلب قرض لتمويل مشروع البناء: من أجل انجاز المترشح لسكنه يتوجب عليه في هذه الحالة التوجه إلى مؤسسة مالية يختارها قصد الحصول على قرض ضروري لتمويل عملية البناء وتتمثل هذه المؤسسة بنك الفلاحة التنمية الريفية استنادا إلى أحكام الاتفاقية المؤطرة لعملية التمويل عن طريق و القروض للمستفيدين المبرمة ما بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 26 فيفري 2002، و حتى تتم عملية التمويل فإن الحصول على مقرر منح الإعانة من الصندوق الوطني للسكن ورخصة البناء شرط ضروري لاعتماد هذا القرض، و الذي يتم تسديده عن طريق الصندوق الوطني للسكن في حدود مبلغ الإعانة الممنوحة بالاستناد إلى شهادة استلام الأشغال المعدة من طرف المصالح التقنية، بالإضافة إلى الفارق الذي يسدده المستفيد من القرض حسب ما نصت عليه اتفاقية القرض.

تجدر الإشارة في هذا الشأن أن المشرع بغية تحسين الوسط الريفي بصورة متزايدة أصدر التعليمة المتعلقة بتصميم و تنظيم السكن في العالم الريفي المؤرخة في ماي 2006 خلال تطوير أشكال البناءات السكنية أكثر ملائمة تهدف إلى تدعيم المراكز السكنية الموجودة و إنشاء نواة جديدة لقرى مستقبلية في ما يعرف بالسكن الريفي شبه المجمع و المجمع، إضافة

إلى ذلك حددت هذه التعليمة تصاميم البناية بما يتلاءم مع الوسط الريفي كأن يتوفر بالبناية (بهو، فناء مركزي..لخ) وبمحاذاتها مساحات ضرورية للحيوانات الأليفة(إسطبلات ، زرائب. الخ).[1]

المطلب الثاني: كيفيات الحصول على المساعدة لبناء سكن ريفي و الآثار المترتبة عنها.

أعاد المشرع تنظيم كيفية الحصول على إعانة الدولة لبناء سكن ريفي بالقرار المؤرخ في 19 جوان 1013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي، وعليه تلغى ضمنيا كل التعليمات المنظمة لهذا الموضوع خلافا لهذا القرار وسنحاول دراسة الشروط و الإجراءات الجديدة للاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي، ثم بيان الآثار القانونية المترتبة عنها.

الفرع الأول : شروط و إجراءات الحصول على هذه المساعدة

سنتعرض في هذا الخصوص لشروط الحصول على المساعدة المباشرة لبناء سكن ريفي(أولا)، ثم بيان الإجراءات هذه الأخيرة (ثانيا).

أولا. شروط الحصول على هذه المساعدة: حدد المشرع شرطان يجب توفرها في الأشخاص المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي، و هما الأشخاص الطبيعيون الذين يقيمون منذ أكثر من خمس سنوات في البلدية، و الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاط في الوسط الريفي.

يتضح لنا من خلال هذين الشرطين أن المشرع وسع من نطاق الأشخاص المؤهلين للاستفادة هذه الإعانة لتمس شريحة أكبر من سكان الريف، يضمن استقرارهم في هذا

[1]– أنظر التعليمة الوزارية المؤرخة في 23 ماي 2006 الخاصة بتصميم و تنظيم السكن في العالم الريفي السابقة الذكر.

الوسط، إذ اشترط المشرع الإقامة لمدة 05 سنوات بالبلدية على عكس ما كان الأمر عليه إذ كانت هذه المساعدة تفرض الانخراط في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا . إجراءات الحصول على هذه المساعدة للحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي تفرض إتباع مجموعة من الإجراءات هي:

أ. تأسيس ملف الترشح للحصول على هذه المساعدة: يتعين على المترشح للحصول على المساعدة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي أن يتقدم بطلب المساعدة المباشرة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا مرفقا بملف يحتوى على مجموعة من الوثائق والمتمثلة في مستخرج من شهادة الميلاد 12 لطالب المساعدة و زوجه فيما يخص الأشخاص المتزوجين وثيقة تثبت مداخيل (كشف الراتب، كشف الراتب السنوى، وثائق مسلمة من إدارة الضرائب أو شهادة موقعة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا إذا تعذر الحصول على أحد وثائق المذكورة سابقا)، الوثيقة التي تثبت الإقامة منذ خمسة (05) سنوات الوثيقة التي تثبت ممارسة النشاط في الوسط الريفي.[1]

ب. دراسة الملف و المصادقة عليه: بعد إيداع المترشح ملف الاستفادة لدى المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، يقوم هذا الأخير بإجراء مداولة تتضمن دراسة الملفات، لينتهي به الأمر بإعداد قائمة لطالبي المساعدة المستوفون لشروط المذكورة أعلاه، و في الحدود المصرح بها من طرف الولاية في آجال لا تتعدى 20 يوما من تاريخ التبليغ ببرنامج المساعدة.

ترسل هذه القائمة الاسمية المقبولة مرفقة بملفاتهم إلى مديرية السكن بالولاية في أجل الثمانية (08) أيام الموالية، و تتولى هذه الأخيرة عرضها للمراقبة على مستوى البطاقية لدى مصالح

[1]– أنظر المادة 03 . من القرار المؤرخ في 19 جوان 2013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي السابق الذكر.

وزارة السكن والعمران من أجل التأكد أن هؤلاء المترشحين لم يسبق لهم الاستفادة من أي تنازلات أو إعانات من الدولة في مجال السكن،و يتعين على هذه المصالح الرد في أجال لا تتعدى ثمانية(08) أيام.

يقوم الوالي المختص إقليميا بالمصادقة على القائمة النهائية المقبولة لطالبي المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي و بدوره يرسلها مرفقة بالملفات الموافقة لها إلى مدير الوكالة التابعة للصندوق الوطني للسكن لإعداد مقررات المساعدة، منح و بعد الانتهاء من إعدادها ترسل إلى مدير السكن، يقوم هذا الأخير بتحويلها لمصالح المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا قصد تبليغها للمستفدين المعنيين مرفقة بدفاتر الشروط التي يتعين على هؤلاء المستفيدين اكتتابها، إضافة إلى ذلك تقوم مصالح المجلس الشعبي البلدي بتبليغ الأشخاص غير المستفيدين من هذه المساعدة.

الفرع الثاني: الآثار القانونية المترتبة على هذه المساعدة

حدد المشرع حقوق و التزامات المستفيد من المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي بدفتر الشروط الملحق بالقرار المؤرخ في 19 يوليو 2013 و كذا السلطات الممنوحة للإدارة في هذا الخصوص، لذا ارتأينا تحديدها (أولا) ، و بيان السلطات الممنوحة للإدارة في إطار هذه المساعدة(ثانيا).

أولا . حقوق و التزامات المستفيد من هذه المساعدة: سنتعرض لبيان هذه الحقوق والالتزامات في نقطتين على التوالي.

أ. حقوق المستفيد من هذه المساعدة تتمثل حقوق المستفيد من المساعدة الممنوحة من طرف الدولة لانجاز سكن ريفي فيما يلي:

1. التوجيه و المساعدة التقنية : عرف الوسط الريفي بخصوص البناء فيه تكفلا نوما ما ناقصا من النوعية البنايات التي اتصفت غالبا بنوعية الرديئة غير مكتملة و مكتظة بإضافات مشوهة لا تلاءم هذا الوسط الطبيعي الخلاب [1]، و إعادة النظر من هذه الناحية تستدعي من الدولة بصورة إلزامية عدم ترك المساعدات تقتصر فقط على المساعدة المالية للمستفيد، و إنما من حق هذا الأخير أن يلجأ إلى الإدارات المحلية المختصة لطلب التوجيه المساعدة تحديد نوعية البناء مظهره خارجي ليكون منسجم مع المحيط الملائم الذي يوجد به.

2. تقديم المساعدة المالية: يتمحور أساسا هذا القرار حول حق المستفيد في الحصول على المساعدة المالية من طرف الدولة لانجاز سكن ريفي، وتتم عملية الدفع على حصتين، تتمثل الحصة الأولى بنسبة 40% تحرر في شكل تسبيق عند تقديم رخصة البناء، و تخصص لانجاز أشغال الأساس و الأشغال الكبرى، أما الحصة الثانية بنسبة 60% عند الانتهاء من الأشغال الكبرى أو جزء منها يثبت ذلك محضر معاينة مدى تقد الأشغال من طرف المصالح التقنية المؤهلة للسكن بالولاية (مديرية السكن و التجهيزات العمومية) أو بالمجلس الشعبي البلدي، و في حالة ما استعان المستفيد بمتعامل أو مؤسسة أشغال لانجاز مسكنه، فإنه يمكن أن يقوم الصندوق الوطني للسكن بدفع حصص المساعدة مباشرة لفائدة هذا المتعامل بشرط تحري وكالة استلام المساعدة يعدها المستفيد لفائدة المتعامل، و كذا طلبات الدفع لفائدته مؤشر عليها من طرف المصالح التقنية المؤهلة بمديرية السكن و التجهيزات العمومية أو بالمجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.[2]

ب. التزامات المستفيد من هذه المساعدة: تتمثل التزامات المستفيد من المساعدة الدولة لانجاز سكن ريفي فيما يلي:

[1]– أنظر التعليمة الوزارية المؤرخة في 23 ماي 2006 الخاصة بتصميم و تنظيم السكن في العالم الريفي السابقة الذكر.

[2]– أنظر المادة 07 من دفتر الشروط الملحق بالقرار المؤرخ في 19 جوان 2013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة للسكن الريفي السابق الذكر.

1. الالتزام باستصدار رخصة البناء: يجب على المستفيد من المساعدة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة لانجاز سكن ريفي استصدار رخصة البناء وفق الشروط و الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها في مجال التهيئة و التعمير، و لا يمكنه أن يدعي جهله بها لارتباطها الوثيق بالنظام العام بعناصره (الأمن العام ، السكينة العمومية، الصحة العمومية)، ويتعين عليه تقديمها عند تقديم طلبه الأول بالدفع.

2. الالتزام باستصدار رخصة لهدم السكن غير اللائق: رغم أن المشرع قبل صدور القرار المؤرخ في 19 جوان 2013 كان يجيز طلب الإعانة من أجل ترميم أو توسيع السكن في الوسط الريفي، بينما حصر طلب المساعد في هذا القرار على عملية انجاز سكن جديد، و في حال امتلاك المستفيد سكن غير لائق لابد من هدمه وقبل القيام بهذه العملية في الإطار القانوني تستلزم الحصول على رخصة الهدم من الجهات الإدارية المختصة المنظمة بموجب قانون التهيئة و التعمير و المراسيم التنفيذية له.[1]

ثانيا. سلطات الممنوحة للإدارة في إطار هذه المساعدة: منح المشرع سلطات واسعة للإدارة في إطار المساعدة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة لانجاز سكن ريفي، و تتمثل هذه السلطات في مراقبة مدى التقدم في الأشغال التسجيل في البطاقية الوطنية و توقيع الجزاءات.

أ. مراقبة مدى التقدم في الأشغال تتولى المصالح التقنية المؤهلة للسكن بالولاية أو بالمجلس الشعبي البلدي المختصان إقليميا بمبادرة منها أو من طرف المستفيد بمراقبة مدى تقدم أشغال انجاز المشروع، تتوج هذه المراقبة – التي تشمل في آن واحد واقع الأشغال المباشر فيها مدى مطابقتها لتعليمات و وتصاميم رخصة البناء – بإعداد محضر معاينة تقدم الأشغال و فق نموذج محدد من طرف الصندوق الوطني للسكن، يرسل الموظف أو

[1]– نصت الفقرة الثانية من المادة 03م دفتر الشروط الملحق بنفس القرار على أنه " عندما يوجد سكن غير لائق على قطعة أرض، فإنه ينبغي للمستفيد من المساعدة المباشرة أن يقوم بهدمه طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما".

الموظفين المؤهلين المحضر المعاينة إلى الصندوق الوطني للسكن من أجل تحرير الحصة الثانية من المساعدة المباشرة الممنوحة للدولة إذا تمت الأشغال وفقا مضمون هذا القرار وبعبارة أخرى وفقا لمقاييس رخصة البناء و الكم المطلوب من البناء (الأشغال الكبرى بالإضافة إلى ذلك ترسل نسختين من هذا المحضر المستفيد في غضون خمسة (05) أيام الموالية لتاريخ زيارة موقع البناء مقابل وصل استلام موقع من طرفه، و يشكل هذا المحضر وثيقة إثبات لتحرير الحصة الثانية من المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة إلى المستفيد أو وسيلة إثبات لتوقيع الجزاءات الإدارية لإخلال هذا الأخير بالتزاماته.[1]

ب. التسجيل في البطاقة الوطنية: يتم تسجيل المستفيد من المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لانجاز السكن الريفي في البطاقية الوطنية للسكن لدى وزارة السكن و العمران، وهذه السلطة الممنوحة للإدارة تؤدي إلى تفادي كل الأخطاء والتجاوزات التي عرفها هذا النوع من المساعدات لاستفادة أكثر من مرة و في عدة صور للحصول على سكن مثلا حصول على سكن اجتماعي، طلب الإعانة لبناء سكن ريفي....إلخ.

ت. توقيع الجزاءات: إذا ما قصر المستفيد مع الإدارة في تنفيذ التزاماته على أي وجه من الوجود (سواء بامتناعه عن تنفيذ التزاماته كليا أو تأخر في تنفيذها أو نفذها على وجه سيئ أو أحل غيره في التزاماته دون موافقة الإدارة ... إلخ) فإن للإدارة أن توقع عليه جزاءات تخضع لنظام قانوني غير معروف في القانون الخاص ،و في هذه الصدد على المستفيد احترام كل البنود التي تضمنها دفتر الشروط الملحق بالقرار المؤرخ في 19 جوان 2013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة للسكن الريفي، إضافة إلى التزامه بتسخير مبلغ المساعدة كله لانجاز السكن، و إذا أخل بهذه الالتزامات يشكل ذلك للإدارة سببا لسحب هذه المساعدة، و يعرض المستفيد لتعويض مبلغ المساعدة

[1]– الدكتور سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، بدون ذكر الطبعة ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1985 ،ص 673

الممنوح بكل الطرق القانونية على غرار متابعته مدنيا من طرف الإدارة على الضرر المادي اللاحق بها وفقا للقواعد العامة.

خلاصة :

بعد دراستنا لموضوع السكن الريفي كآلية للتنمية أن اهتمام المشرع بهذا النوع من كان أمرا ضروريا لأن تنمية الأوساط الريفية تنبعث بضمان الاستقرار الاجتماعي لسكانه بالدرجة الأولى، بالتالي تحفز هؤلاء السكان على المشاركة في التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية، البيئية، الثقافية...الخ، و لقد تجلى هذا الاهتمام بتقديم تحفيزات مالية لإعانة و تشجيع سكان الريف على انجاز هذا النوع من البناء الذي لقي بمجرد طرحه إقبالا كبيرا من طرفهم.

تمهيد:

بعد استيفاء الجانب النظري والإلمام بأهم جوانب موضوع الجماعات المحلية ودورها على إعادة تهيئة السكنات الريفية، ومختلف المفاهيم التي جاء بها الباحثون، نأتي الآن إلى الجانب التطبيقي والذي سنحاول من خلاله إسقاط الجانب النظري على بلدية البيضاء بالأغواط، وذلك بغرض معرفة مدى دور الجماعات المحلية في إعادة تهيئة السكنات الريفية من خلال توزيع استبانة الدراسة على عينة من الأفراد العاملين في المؤسسة محل الدراسة ، وبعد تجميع وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: وصف استجابة عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول : نشأة وموقع مؤسسة محل الدراسة

تم تأسيس بلدية البيضاء بموجب القانون رقم 84/ 09 المؤخر في 04 فيفري 1984 و المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد [1]

كما يقعد موقع بلدية البيضاء في الجهة الشمالية لبلدية البيضاء

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية البيضاء

يسهر على خدمة مصالح بلدية البيضاء 122 موظفا منهم 47 موظفا دائما و 75 عاملا متعاقداً . يقوم الهيكل التنظيمي بتحديد كيفية توجيه الأنشطة كتوزيع المهام، والتنسيق والإشراف من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية. و بناء على الهيكل التنظيمي المؤرخ في 12 ماي 1996 تتوفر بلدية البيضاء على سنة مصالح هم : مصلحة الأمانة و مصلحة المالية و الحركة الاقتصادية و مصلحة التنظيم و الشؤون الاجتماعية

مصلحة الأمانة العامة:

يشرف عليها الأمين العام للبلدية ، يرأسها موظف برتبة متصرف إقليمي للبلدية ، يقوم بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية والسهر حسن سيرها والأمانة العامة ببلدية عين السبت تتكون من مكتب واحد فقط هو

مكتب امانة رئيس المجلس الشعبي البلدي و تسير المستخدمين :

يعتبر هذا المكتب من المكاتب الهامة في هيكل المؤسسة ، حيث يقوم بمهمة مزدوجة تجمع بين أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام و من اهم المهام التي يقوم بها :

- التحضير للاجتماعات التي يعقدها رئيس المجلس الشعبي البلدي تحضير مداولات المجلس الشعبي البلدي
- متابعة المصادقة على المداولات والقرارات والملاحظات الخاصة باجتماعات رئيس المجلس مع السلطة الوصية متابعة تنفيذ المداولات والقرارات البلدية

[1] الجريدة الرسمية ص 141

- متابعة محاضر لجان المجلس.
- متابعة البريد الوارد والصادر
- مسك سجلات مداولات المجلس الشعبي البلدي
- مسك سجلات القرارات للمجلس الشعبي البلدي
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات السلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارس تسجيل البريد الوارد والصادر للبلدية
- الرقابة
- تقديم البريد الوارد الرئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للاطلاع عليه
- توزيع مختلف الرسائل الواردة لمختلف المصالح بعد الاطلاع عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام

المستخدمين :

نظرا لطبيعة المهام المنوطة بها والمتمثلة في تسيير الموارد البشرية يشرف على تسييرها رئيس مصلحة الأمانة العامة لمتابعة جميع العمليات المخولة للمصلحة انجازها بالإضافة إلى التسيير اليومي العادي لشؤون المستخدمين ، تحدد مهام مكتب المستخدمين فيما يلي

- التكفل بمختلف انشغالات الموظفين
- تسيير الحياة المهنية للموظفين تجديد عقود الموظفين.
- الترقية في الدرجات للموظفين الترقية في الرتب للموظفين
- .متابعة القضايا التأديبية للموظفين.
- التكفل بملف التقاعد
- .التكفل بملف التوظيف و اجراء المسابقات
- انجاز المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية

الأرشيف

يتولى ما يلي:

- التكفل بأرشيف البلدية، حفظه، ترتيبه تسييره، ومتابعته والسهر عليه
- جمع الوثائق القانونية التنظيمية واستغلالها ووضعها في متناول مصالح البلدية
- تكوين بنك للوثائق وخاصة منها التي تمس بشكل كبير أو غير مباشر
- تسيير مصالح البلدية خاصة والإدارة عامة
- استغلال الوثائق والأرشيف للقيام بالدراسات والتحاليل .
- تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية في مجال المحفوظات والوثائق

فرع الانتخابات

يتولى الفرع مجموعة من المهام المتعلقة بالعملية الانتخابية من خلال مايلي :

- تسجيل المواطنين في القائمة الانتخابية
- استخراج بطاقة الناخب وتوزيعها
- فتح عملية المراجعة العادية السنوية للقوائم الانتخابية خلال شهر عملية المراجعة الاستثنائية عند كل استم انتخابي.
- السهر على تنظيم المواعيد الانتخابية اعداد قوائم الناخبين وتجهيز مكاتب ومراكز الاقتراع
- استقبال ملفات تحويل الإقامة كما تقوم بملح تحويل الاقامة للراغبين في شطب انفسهم من القائمة الانتخابية لبلدية عين السبت.
- شطب المواطنين من القائمة الانتخابية تحويل الاقامة ، الوفيات، التسجيل
- فتح سجلات التسجيل و الشطب وكنا سجل الطعون واطلقها في كل مراجعة عادية ، استثنائية
- عرض ملفات الشطب والتسجيل على اللجنة الإدارية الانتخابية

- تنصيب اللجان الادارية واللجان البلدية في كل استحقاق انتخابي.
- اعداد قوائم المسجلين لمكاتب الاقتراع.
- تقديم المعلومات المطلوبة من طرف الأجهزة الأمنية.
- السهر على ملف المنازعات

مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية

رابعا المصلحة التقنية والاحتياطات العقارية:

تلعب المصلحة التقنية للبلدية دورا هاما في تجسيد المخططات الإنسانية البلدية ذات الطابع التقني على تسيير مختلف نشاطاتها مهندسين و تقنيين سامين و تتفرع هذه المصلحة إلى مكتبين: مكتب قطاع الأشغال العمومية والري و مكتب البناء والتعمير ، ويمكن أن نوجز أهم مهامها فيما يلي:

قطاع الأشغال العمومية و الري

يهتم بما يلي

- المساهمة في اقتراح المشاريع وتحديد الأولويات
- الصندوق الوطني (BW) – ميزانية الولاية (B,C) – ميزانية البندية (PCD) – إعداد البطاقات التقنية لمختلف برامج التنمية (التنمية البلديةFCCL). .
- للتضامن والضمان
- إعداد الكشوف الكمية و التقنية لمختلف المشاريع المراد انجازها و تسليمها لمصلحة الصفقات المباشرة باقي الإجراءات
- السهر على المتابعة الميدانية للمشاريع من بدايتها إلى غاية استلامها وفق المعايير التقنية المعمول بها.
- المتابعة و التدخل من أجل السير الحسن لمختلف شبكات الطرق البلدية .
- المتابعة و التدخل من أجل السير الحسن لمختلف شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي.

مكتب البناء والتعمير

مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة:

يهتم بما يلي:

- تنفيذ مشاريع البلدية وإنجازها
- تولي الترميمات الضرورية على جميع ممتلكات البلدية
- مباشرة جميع عمليات صيانة الشبكات الطرق التطهير – المياه – الأرصفة.
- مباشرة جميع عمليات صيانة الوسائل من عناد و اليات
- التموين بقطع الغيار.
- مسك سجل المخزونات السهر على حسن إستعمال العناد
- مراجعة خروج المركبات بالتنسيق مع المصالح المعنية.
- جرد العتاد

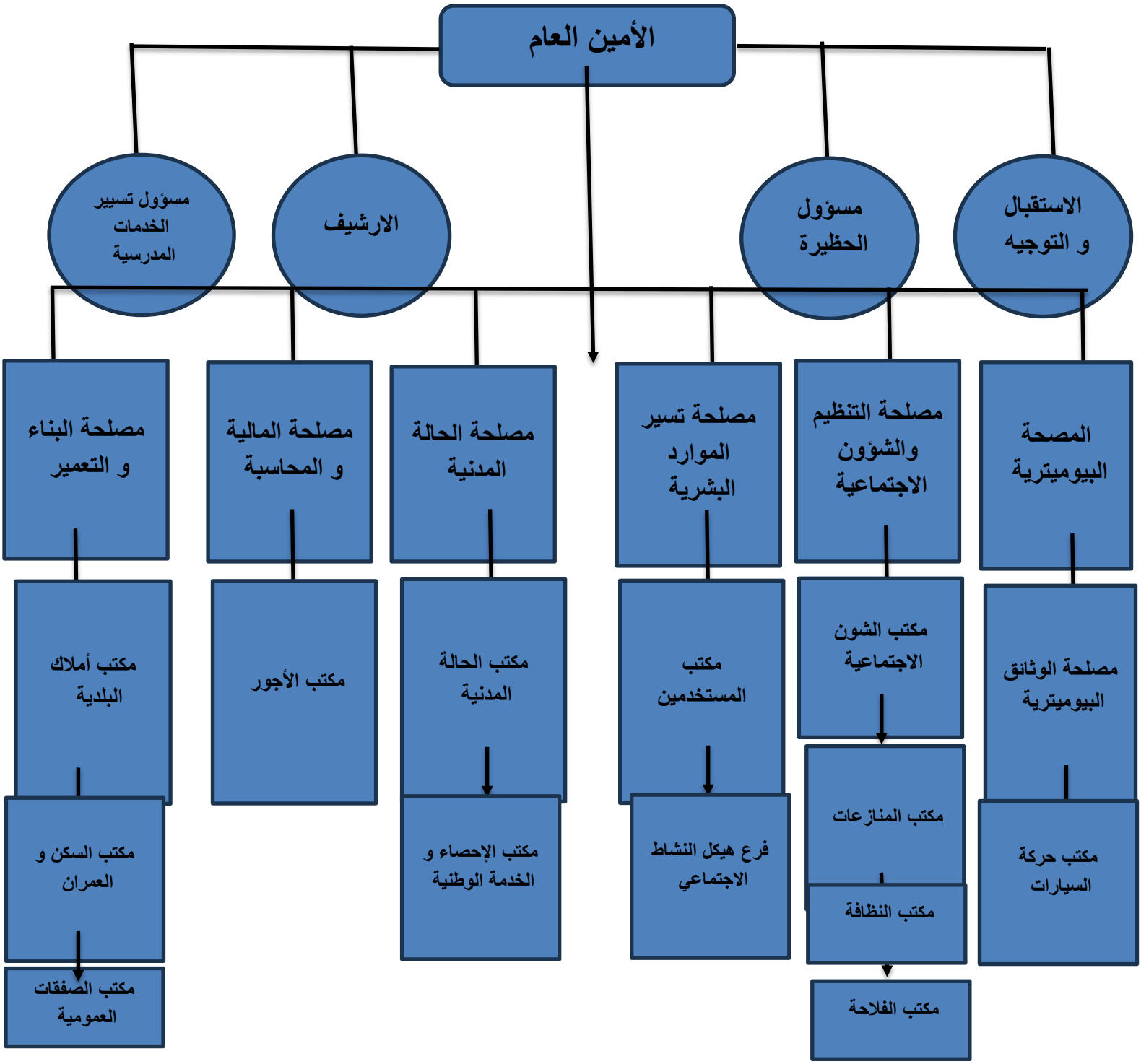
الأمين العام
مسؤول تسيير الخدمات المدرسية
الارشيف
مسؤول الحظيرة
الاستقبال و التوجيه
مصلحة البناء و التعمير
مصلحة المالية و المحاسبة
مصلحة الحالة المدنية
مصلحة تسير الموارد البشرية
مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية
المصحة البيوميترية
مكتب أملاك البلدية
مكتب الأجور
مكتب الحالة المدنية
مكتب المستخدمين
مكتب الشون الاجتماعية
مصلحة الوثائق البيوميترية
مكتب السكن و العمران
مكتب الإحصاء و الخدمة الوطنية
فرع هيكل النشاط الاجتماعي
مكتب المنازعات
مكتب حركة السيارات
مكتب الصفقات العمومية
مكتب النظافة
مكتب الفلاحة

المبحث الثاني: وصف استجابة عينة الدراسة

المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة

تمثل مجتمع الدارسة في مجموعة من الافراد العشوائية من موظفي البلدية وزعنا (50) استبانة على الافراد المتاحين، واسترجعنا 40 استبانة وهي الصالحة للدراسة.

أولا: المحور المتعلق بالمعلومات الشخصية:

يتضمن مجموعة المعلومات المرتبطة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في الجنس, الفئة العمرية, المستوى الدراسي, الخبرة المنهية وقد تم ترميز هذه البيانات الشخصية بأرقام مساعدة في إدخالها لبرنامج spss والجداول التالية توضح الرموز.

الجدول (01): ترميز متغير الجنس

المعلومات	الترميز
ذكر	1
انثى	2

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (02): ترميز متغير الفئة العمرية

المعلومات	الترميز
اقل من 30 سنة	1
30-40 سنة	2
اكثر من 40 سنة	3

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (03): ترميز متغير المستوى الدراسي

المعلومات	الترميز
ثانوي	1
ليسانس	2
ماستر	3
دراسات عليا	4

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول (04): ترميز متغير سنوت الخبرة

المعلومات	الترميز
أقل من 5 سنوات	1
من 6 إلى 10 سنوات	2
اكثر من 15 سنة	3

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: المحور المتعلق بموضوع البحث

يتضمن محورين أساسين هما: الجماعات المحلية (بعد الوعي, التضامن الاجتماعي, الاقليم, النظام) وإعادة تهيئة السكانات الريفية ، وتتضمن هذه المحاور **(23)** عبارة.

الجدول (05): ترميز عبارات المحاور وفق درجات سلم ليكارت الثلاثي

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة من خلال طرح عبارات محددة الإجابة، وذلك لضبط اتجاه الإجابات من معالجة الموضوع إحصائيا.

المطلب الثاني: توزيع أفراد عينة الدارسة حسب الخصائص الشخصية

تم تخصيص هذا المطلب، بهدف عرض البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال العرض البياني للتغيرات المرتبطة بالبيانات الشخصية.

أولا: الجنس

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

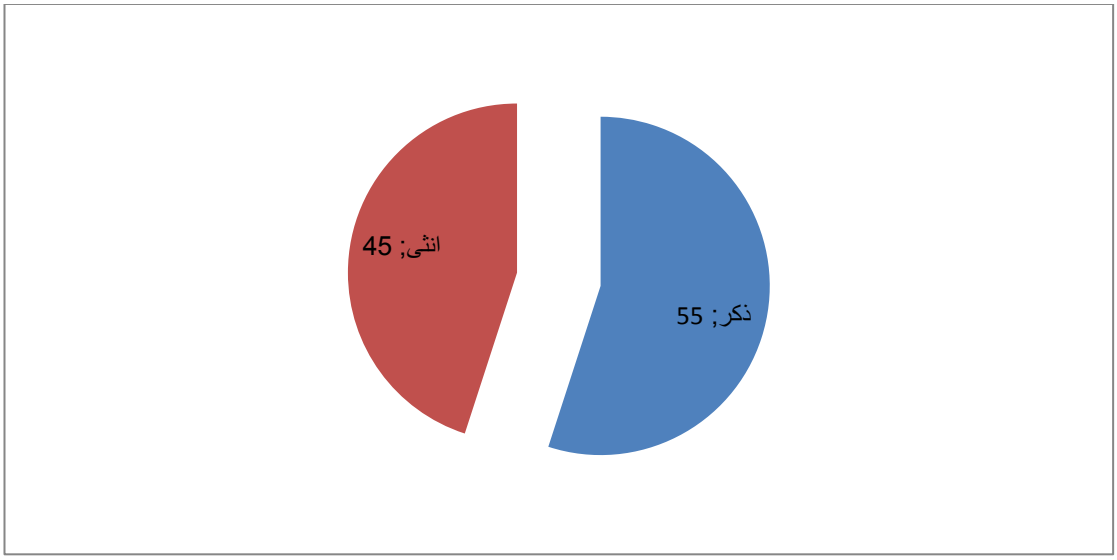

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الشكل أن أغلبية أفراد العينة هم ذكور، ممثلين بنسبة 55% بينما, 45% اناث وهذا يعكس شمولية الدراسة على الجنسين ولو كان بشكل متفاوت بينهما.

ثانيا: الفئة العمرية

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

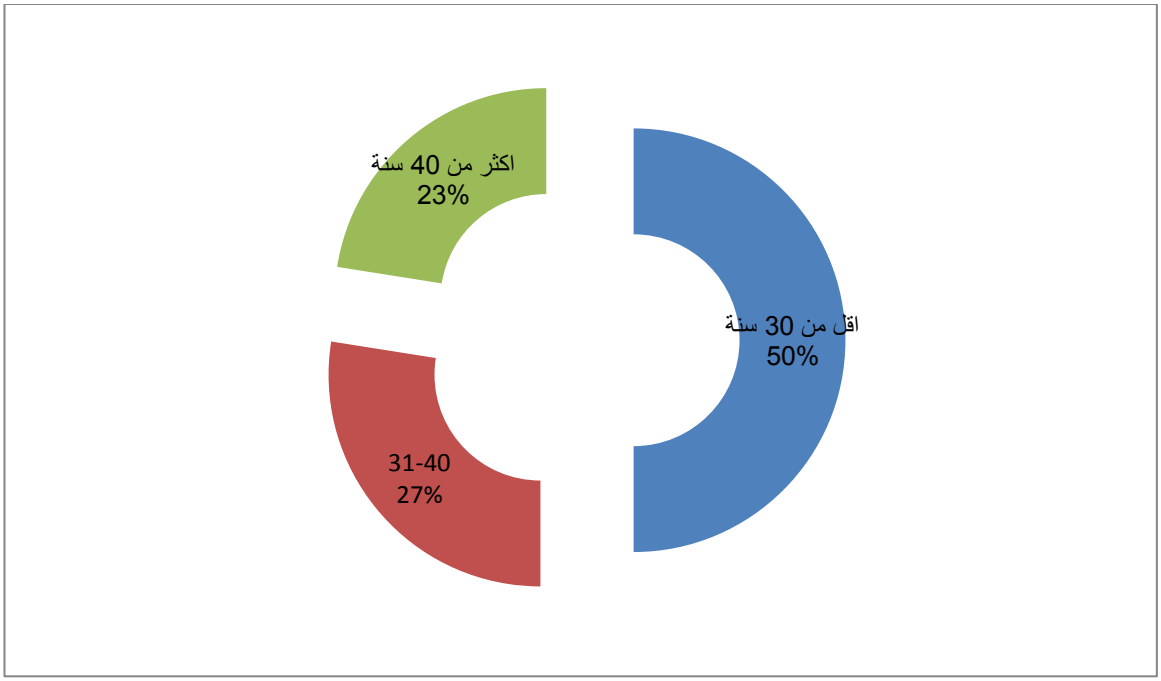

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الشكل أن أغلبية أفراد العينة تتمركز في الفئة العمرية "اقل من 30 سنة " وذلك بنسبة 50%، ثم تأتي الفئة العمرية "31-40" في المركز الثاني بنسبة 27 % يليها فئة "اكثر من 40 سنة " بنسبة 23%

ثالثا: المستوى الدراسي

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

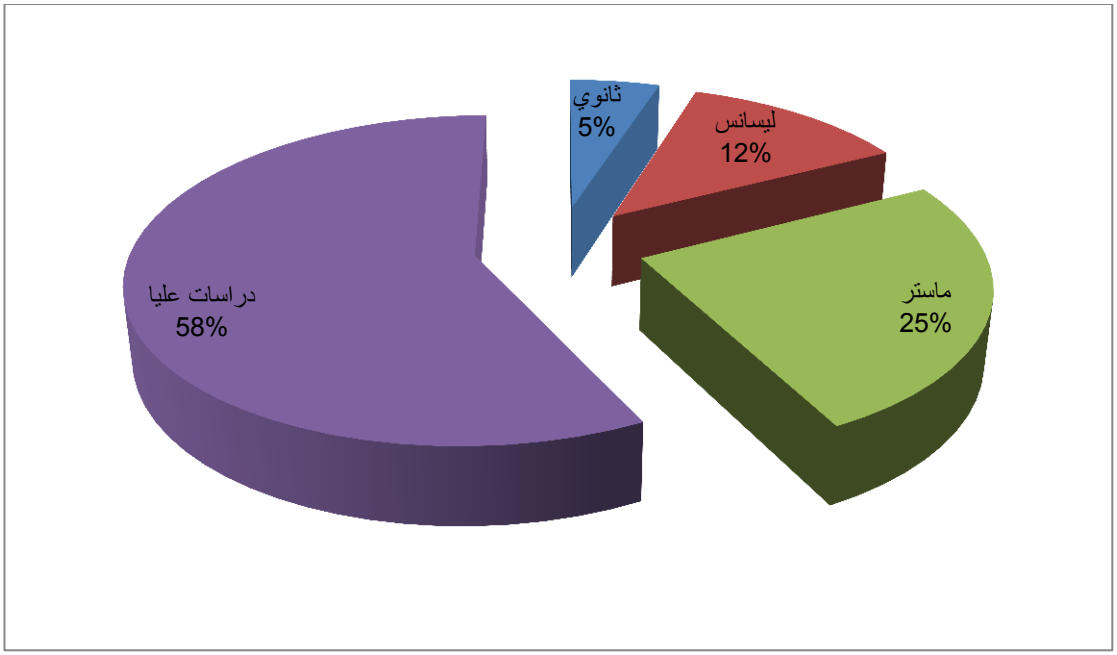

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الشكل أعلاه يمكن استخلاص ان دراستنا كانت بين ايدي نخبة من ذوي المؤهلات العلمية العالية حيث أن المستوى الغالب على أفراد العينة الإحصائية هو المستوى "دراسات عليا" بنسبة 58% أما مستوى" ماستر" بنسبة 25%، بينما الأفراد ذوي المستوى "ليسانس" كانوا بنسبة 12%، كما ان هناك فئة من تلقوا تعليما ثانوي و اقل بنسبة 5.%

رابعا: الخبرة المهنية

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

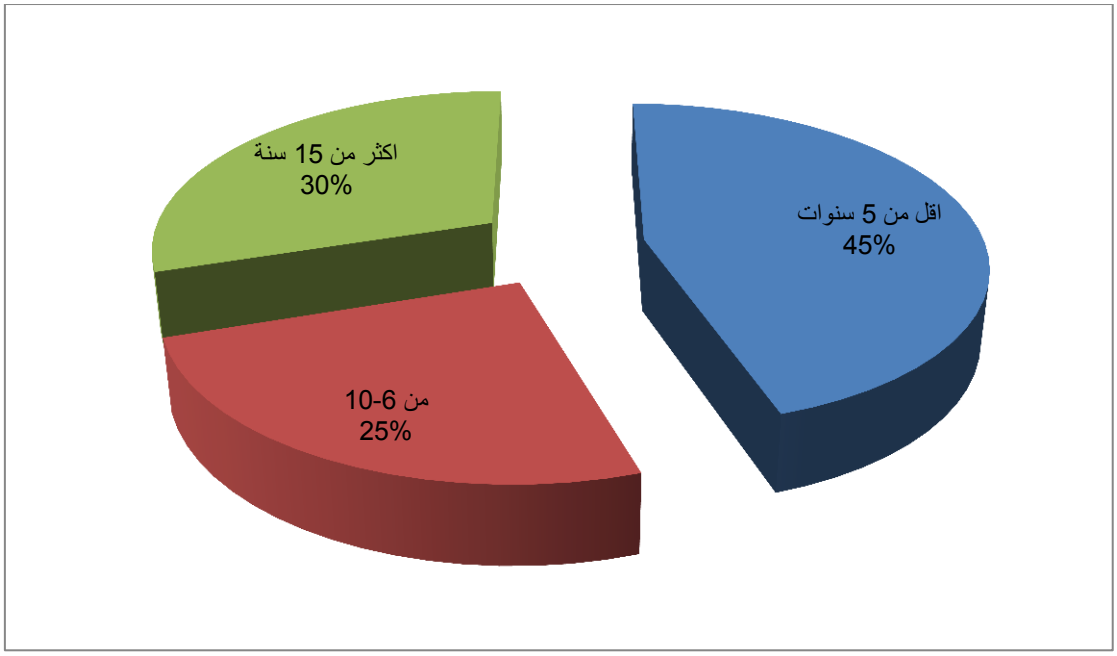

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الشكل أعلاه يمكن استخلاص الخبرة المنهية منخفضة لدى افراد العينة حيث كانت الاغلبية في صالح من لديهم خبرة مهنية اقل من 5 سنوات خبرة بنسبة 45.5% بينما جاءت نتيجة من لديهم اكثر من 15 سنة و من 6-10 سنوات متقاربة بالنسبة التالية 30% , 25% بالترتيب .

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبر الصدق والثبات من أهم المواضيع التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ على أهمية النتائج ويرتبط الصدق والثبات بالأدوات المستعملة في البحث ولذلك سوف نختبر أداة دراستنا وافتراض ان متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار صدق أداة الدراسة

تعد الاستبانة المصدر الأساسي لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد تم بناء أداة الدراسة استنادا إلى دراسات سابقة ومحاولة ملائمتها لدراستنا، وقد تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS للحصول على نتائج الدراسة، كما كانت عملية إدخال إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وفق "مقياس ليكرت" و الذي تم اعتماده في هذه الدراسة بين المحورين.

تم اختبار صدق أداة الدراسة بالاعتماد على أراء بعض الأساتذة لتحكيمها وذلك بعرضها عليهم ,وتركزت ملاحظاتهم على طول الأداة، وغموض بعض العبارات، أو تكرارها، وكذا بعض الملاحظات حول اتساق العبارات داخل كل محور، وقد تم الأخذ بملاحظات أغلب المحكمين، وتم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية والمكونة من 23 عبارة.

اختبار ثبات الأداة

كما تم التأكد من ثبات الدراسة باستخدام معامل **ألفا كرو نباخ Cronbach-Alpha لكل من المحورين** والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): قياس ثبات أداة الدراسة

Cronbach-Alpha	N of Items
0.969	23

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

نرى أن معامل ألفا كرو نباخ يساوي (0.969) وهو اكبر من (0.6) وبالتالي يمكننا أن نقول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات عالي مما يجعلها صالحة لهذه الدراسة، كما أنها تجعلنا مطمئنين لاستخدامها.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل نتائج الدراسة الميدانية وعرضها، كما يشمل هذا المبحث اختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على أثر الجماعات المحلية على إعادة تهيئة السكنات الريفية.

المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة

سنعرض ونحلل في هذا المطلب مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول رقم (07): المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

المتوسط المرجح	الاتجاه العام
[0 – 1]	غير موافق
[1 – 2]	محايد
[2 – 3]	موافق

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

الجدول رقم (08):جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور بعد الوعي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	لدى افراد البلدية وعي بمهامهم وواجباتهم	**2.37**	**0.548**	**موافق**
02	يدرك افراد البلدية مدى أهمية التنمية السكنية	**2.22**	**0.640**	**موافق**
03	يعرف كل فرد في البلدية ما له و ماعليه من حقوق	**2.40**	**0.554**	**موافق**
X1	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور بعد الوعي**	**2.33**	**0.433**	**موافق**

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الجدول رقم (08) يتضح المتوسط الحسابي لعبارات المحور بعد الوعي 2.33 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة "موافق" من مقياس ليكرت الثلاثي وهو ما يؤكد موافقتهم، كما نلاحظ أن أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة 03، كما نلاحظ بأن العبارة 02 هي أقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره 0.640، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة 03 بانحراف كعياري قدره 0.554 وعليه بناء على إجابات العملاء أعلاه توجد موافقة عامة على عبارات المحور الأول **(الوعي)**، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على ان لديهم وعي بمهامهم و واجباتهم و مدى أهمية التنمية السكنية.

الجدول رقم (09): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور التضامن الاجتماعي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
04	يساعد افراد البلدية بعضهم البعض حتى خارج العمل	2.47	0.512	موافق
05	يعوض افراد البلدية بعضهم بعض في حالة غياب احدهم	2.37	0.651	موافق
06	يسود جو من الجماعية والتكافل بين افراد البلدية	2.32	0.584	موافق
X2	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور التضامن الاجتماعي**	2.39	0.472	موافق

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الجدول رقم (09) يتضح المتوسط الحسابي لعبارات المحور التضامن الاجتماعي (2.39) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة "موافق " من مقياس ليكرت الثلاثي وهو ما يؤكد موافقتهم، كما نلاحظ أن أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة 04 حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة أفراد العينة على العبارة 2.47، كما نلاحظ بأن العبارة 05 هي الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره 0.651، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة 04 بانحراف معياري قدره 0.512 وعليه بناء على إجابات العملاء أعلاه توجد موافقة عامة على عبارات المحور الثاني **(التضامن الاجتماعي)**.

الجدول رقم (10): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الاقليم

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
07	يفهم افراد البلدية تبعيتهم الإقليمية	2.32	0.584	موافق
08	يلتزم افراد البلدية بالقوانين الإقليمية التي ينتمون لها	2.67	0.225	موافق
09	يتبع افراد البلدية التوجيهات الإقليمية التي يحصلون عليها	2.47	0.461	موافق
10	يخضع افراد البلدية الى الإجراءات و القرارات الإقليمية	2.30	0.677	موافق
X3	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور الاقليم**	2.44	0.348	موافق

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الجدول رقم (10) يتضح المتوسط الحسابي لعبارات محور الاقليم 2.44 وهو المتوسط الذي يقع في الفئة "موافق" من مقياس ليكرت الثلاثي وهو ما يؤكد موافقتهم ، كما نلاحظ أن أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة 08، كما نلاحظ بأن العبارة 10 هي أقل تجانسا في إجابات أفراد العينة وذلك بانحراف معياري قدره 0.677، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة 08 بانحراف كعياري قدره 0.225 وعليه بناء على إجابات العملاء أعملاه توجد موافقة على عبارات المحور الثالث **(الاقليم)**.

الجدول رقم (11): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور النظام

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
11	تمتلك البدلية نظام شامل ومتكامل	2.47	0.512	موافق
12	يلتزم و يحترم افراد البلدية النظام السائد	2.27	0.615	موافق
13	تتم الإجراءات و القرارات وفق النظام	2.22	0.589	موافق
X4	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور النظام**	2.32	0.402	موافق
X	**المتوسط و الانحراف للمحور الكلي للجماعات المحلية**	2.37	0.386	موافق

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ المتوسط الحسابي لموافقتهم على عبارات المحور النظام (2.32) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة "موافق " من مقياس ليكرت الثلاثي وهو ما يؤكد موافقتهم، كما نلاحظ أن أقل نسبة موافقة كانت على العبارة 13 حيث بلغ متوسط موافقة أفراد العينة على العبارة (2.22) مقارنة بالمتوسطات الأخرى، بينما أكبر نسبة موافقة كانت على العبارة 11 حيث بلغ المتوسط الحسابي لحياد أفراد العينة على هذه العبارة (2.47) وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخ "موافق " من مقياس ليكرت الثلاثي كما نلاحظ بأن العبارة 12 هي الأقل تجانسا في إجابات أفراد العينة و ذلك بانحراف معياري قدره (0.615)، أما العبارة الأكثر تجانسا في إجابات أفراد العينة فكانت العبارة 11 بانحراف معياري قدره (0.512). وعليه بناء على إجابات العملاء هناك موافقة لعبارات المحور الرابع (النظام).

الجدول رقم (12): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور إعادة تهيئه السكنات الريفية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تتوفر مصلحة البلدية على برامج تهيئة سكنية جيدة	2.27	0.666	موافق
02	تعمل مصلحة البلدية على مراقبة البناء العشوائي في الارياف	2.40	0.605	موافق
03	لدى البلدية سياسية سكنية وضحة و مرسومة بدقة	2.20	0.677	موافق
04	هناك قوانين وقواعد تفرضها البلدية على المواطنين	2.35	0.592	موافق
05	توفر البلدية كامل المعلومات للمواطنين عبر مختلف الوسائل	1.87	0.369	محايد
06	تحترم البلدية الخطة السكنية الإقليمية	1.92	0.533	محايد
07	تستعين البلدية بكل الإجراءات القانونية لمكافحة أي فساد يخص التهيئة السكانية في الارياف	2.22	0.692	موافق
08	لدى مصلحة البلدية مختلف الوسائل المادية والتكنولوجية المطلوبة	2.47	0.563	موافق
09	تشارك البلدية في حمالات تحسيسية حول مخاطر البناء العشوائي القانونية و الطبيعية	2.12	0.676	موافق
10	تتوفر البلدية على مصلحة خاصة بالسكن	2.45	0.562	موافق

	الريفي			
Y	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور إعادة تهيئة السكنات الريفية**	**2.23**	**0.337**	**موافق**

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

يمكن القول ان هناك مستوى عالي من إعادة تهيئة السكنات الريفية من خلال المتوسط الحسابي الكلي 2.33 حيث تشارك البلدية في حمالات تحسيسية حول مخاطر البناء العشوائي القانونية والطبيعية, وتستعين البلدية بكل الإجراءات القانونية لمكافحة أي فساد يخص التهيئة السكانية في الأرياف.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

بعد أن قمنا بالتطرق لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية، سنحاول في هذا المطلب إظهار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ابعاد الجماعات المحلية (بعد الوعي, بعد التضامن الاجتماعي, بعد الإقليم ,بعد النظام) والمتغير التابع إعادة تهيئة السكنات الريفية ، وفي الأخير سنقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة مع افتراض التوزيع توزيعا طبيعيا، وذلك من اجل قبول الفرضيات أو رفضها وقد استعملنا في ذلك نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

سنحاول هنا إظهار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ابعاد الجماعات المحلية (بعد الوعي, بعد التضامن الاجتماعي, بعد الإقليم ,بعد النظام) والمتغير التابع إعادة تهيئة السكنات الريفية

جدول رقم(13): جدول يمثل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

معامل الارتباط بين	الوعي	التضامن الاجتماعي	الإقليم	النظام
إعادة تهيئة السكنات الريفية	**0.893****	**0.805****	**0.855****	**0.816****

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

** ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.01

*ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.05

من خلال الجدول يظهر لنا ان كل الابعاد كانت لديها قيم دالة احصائيا ب 0.893 ** . 0.805** 0.855** 0.816** .مما يعني وجود علاقة طردية عالية بين كل من الوعي و التضامن الاجتماعي و الإقليم والنظام من جهة و بين المتغير التابع إعادة تهيئة السكنات الريفية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض وتحليل مختلف اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان نقوم باختبار الفرضيات عند دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1-<u>الفرضية الرئيسة الأولى:</u>

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة للجماعات المحلية على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة: يوجد اثر ذو دلالة للجماعات المحلية على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة لبعد بعد الوعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة: يوجد اثر ذو دلالة لبعد بعد الوعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة لبعد التضامن الاجتماعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة: يوجد اثر ذو دلالة لبعد التضامن الاجتماعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة لبعد الإقليم على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة: يوجد اثر ذو دلالة لبعد الإقليم على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة :

الفرضية الصفرية: لا يوجد اثر ذو دلالة لبعد النظام على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة: يوجد اثر ذو دلالة لبعد النظام على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمنا الانحدار الخطي المتعدد

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد	معامل الارتباط	اختار F	
		قيمة t	المعنويةsig	R^2	R	قيمة F	المعنويةsig
الثبات	0.377	1.415	0.166				
الوعي	0.729	2.620	0.013				
التضامن	–	–	0.869				
الاجتماعي	0.047	0.166	0.718				
الإقليم	0.162	0.364	0.838				
النظام	–	–					
	0.040	0.205					
				0.798	0.894	34.649	0.000

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية قد بلغ (00.00) وهي أقل من (sig≤0.05)، كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 0.894مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ونلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن معامل التحديد يساوي (0.798) أي أن (80%) من التغير في مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تفسره الجماعات المحلية ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.

الفرضية الرئيسية الاولى:

من خلال الجدول (14) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.000 و هي اقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، و يمكن القول أن افراد العينة يرون أن هناك أثر للجماعات المحلية على إعادة تهيئة السكنات الريفية لدى افراد عينة الدراسة، وهذا ما أكدته الفرضية الفرعية الاولى فقط, بينما باقي الفرضيات جاءت بالعدم.

الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال الجدول رقم(14) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.013 وهي اقل من 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد العينة يرون أن هناك اثر لبعد الوعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية:

من خلال الجدول رقم(14) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.869 وهي اكبر من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة H1 وقبول الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد العينة لا يرون أن هناك اثر لبعد التضامن الاجتماعي على إعادة تهيئة السكنات الريفية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة:

من خلال الجدول رقم(14) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.718 وهي اكبر من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة H1 وقبول الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد

العينة لا يرون أن هناك اثر لبعد الإقليم على إعادة تهيئة السكنات الريفية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة:

من خلال الجدول رقم(14) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.838 وهي اكبر من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة H1 وقبول الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد العينة لا يرون أن هناك اثر لبعد النظام على إعادة تهيئة السكنات الريفية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$).

2-<u>الفرضية الرئيسية الثانية:</u>

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى المتغيرات الشخصية: (الجنس, الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المنهية) ($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى المتغيرات الشخصية: (الجنس, الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المنهية) ($\alpha \leq 0.05$) .

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

الفرضية الصفرية :

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الفئات العمرية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الفئات العمرية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الخبرة لمهنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الخبرة المهنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار الفرضيات الفرعية

بداية اختبار الفرضية الاولى, وذلك لكون متغير الدراسة ذو خيارات ثنائية (ذكر, انثى) استخدمنا اختبار **T test** للعينات المستقلة والجدول رقم (15) يوضح ذلك.

الجدول رقم (15) نتائج اختبار(T test) للعينات المستقلة الجنس حول إعادة تهيئة السكنات الريفية

إعادة تهيئة السكنات الريفية	F	Sig	T	درجة الحرية	P.valuer
الجنس	0.261	0.613	11.962	38	0.000

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الجدول أعلاه اتضح لنا أن 0.613 اكبر من 0.5 بالنسبة للجنس مما يدفعنا لرفض الفرضية البديلة بمستوى دلالة 5% أي انه لا توجد فروق معنوية بين متوسطي المجموعتين فيما يتعلق باستجابة عينة الدراسة حول إعادة تهيئة السكنات الريفية حيث :

- لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى إلى متغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار باقي الفرضيات الفرعية: (الثانية والثالثة والرابعة)

تم اختبارها عن طريق **anova** كما هو موضح في الجدول التالي:

لجدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للعينات المستقلة (الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المهنية) إعادة تهيئة السكنات الريفية

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	SIG
الفئة العمرية	بين المجموعات	11.698	2	5.849	149.715	0.000
	خلال المجموعات	1.446	37	0.039		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	10.862	3	3.621	57.147	0.000
	خلال المجموعات	2.280	36	0.063		
الحبرة المهنية	بين المجموعات	11.819	2	5.909	165.005	0.000
	خلال المجموعات	1.325	37	0.036		

من إعداد الطالبة بناء على مخرجات (spss22).

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

أظهرت لنا نتائج الجدول (16) أن كل قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05 و بالتالي نرفض فروض العدم الثانية والثالثة والرابعة ونقبل الفرضيات البديلة لها، أي انه توجد فروق ذو دلالة

إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى للمتغيرات (الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية الثانية وذلك لوجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس ,الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج:

أشارت النتائج المتحصل عليها وجود مستوى من الجماعات المحلية بالمؤسسة محل الدارسة، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لأبعادها (بعد الوعي, بعد التضامن الاجتماعي, بعد الإقليم ,بعد النظام) بدرجة عالية من الموافقة والمتمثلة بالترتيب كالاتي: **2.33/ 2.39/ 2.44/ 2.32**، أما المتوسط الحسابي الاجمالي للثقة للجماعات المحلية فكان **2.37** وبانحراف معياري قدره **(0.386)** .

كما اشارت النتائج أن المتوسطات الحسابية لتصورات العاملين لإعادة تهيئة السكنات الريفية في المؤسسة محل الدراسة ب **2.23** و بانحراف معايري **0.337**

أيضا توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي للجماعات المحلية على اعادة تهيئة السكنات الريفية بمؤسسة محل الدراسة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تجسد في بعد الوعي.

كما توصلت الدراسة الى وجود فروقات دالة إحصائيا في اتجاهات إجابات افراد العينية حول حول مستوى إعادة تهيئة السكنات الريفية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس ,الفئة العمرية, المستوى التعليمي, الخبرة المهنية) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذه الفصل الجانب التطبيقي للتعرف دور الجماعات المحلية في إعادة تهيئة السكنات الريفية وذلك باستهداف عينة من موظفين بلدية البيضاء، تطرقنا الى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتوضيح المهام الموكلة بها ، ثم الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات وتحليلها وفق متطلبات الدراسة، تم تحليل وعرض البيانات الشخصية والوظيفية التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة.

وفي ختام دراستنا يمكننا القول أن للجماعات المحلية تساهم في تحسين الوضح الاجتماعي وفي مجال نجاح مشاريع التنمية الريفية ، فهي المكلفة بالتنمية المحلية في جميع مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وفي جميع مستوياتها الإقليمية، الحضرية، والريفية، التي لا يمكن أن تكون (التنمية الريفية) دون معرفة طبيعة المجتمعات الريفية وكيفية أدائها، وكذلك دون فهم للتفاعل العضوي المعقد بين النظم العقائدية والإرث الثقافي للمجتمع الريفي.

لكن، رغم تمتع الجماعات المحلية بصلاحيات قانونية، ظل دورها في التنمية الريفية وتهيئة المجال جد محدود، وقد أبانت تجربة الجماعات المحلية بالجزائر عن وجود عدة عوائق وعراقيل التي تعاني منها أغلبية البلديات، لقلة خبرات وعدم تأهيل مواردها البشرية وغياب بناء القدرات المحلية، وضعف مداخلها المالية وتفشي الفساد الإداري والمالي، وغياب رؤيا استراتيجية في بناء والنهوض بالمجتمعات الريفية.

فكون الجماعات المحلية أحد أهم الهيئات الإدارية والسياسية التي تتيح الفرصة لجميع المواطنين والفاعلين في الشأن التنموي والتدبير المحلي ومراعات خصوصيات كل المناطق الريفية، نظرا لأهمية التنمية الريفية وضرورة اشتمالها على استراتيجية ومداخل عملية لتحقيق أهدافها، ينبغي التأكيد على دور وأهمية الجماعات المحلية التي تتحمل على عاتقها عبئ النهوض بتنمية المجتمعات الريفية، في تطوير آليات العمل و قدرات التسيير المحلي المعتمد بشكل عام، و تأهيل القيادات المحلية القائمة على هذه الهيئات بشكل خاص، لتخطيط الجيد والتنفيذ الفعال والتقييم الكفء والمتابعة المستمرة، في إطار مختلف البرامج المدرجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، لتحقيق أهداف ورهانات التنمية الريفية المندمجة في إطار مبادئ التنمية الوطنية المستدامة لعالم الريف.

أفاق الدراسة :

-إن التحدي الذي يواجه البلدية في الجزائر هو ترقيتها إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات وتسريع معاملات المواطنين، والتواصل المباشر معهم وتفعيل مشاركتهم، وجعلها عملية مستمرة في التنمية المحلية، ولمواجهة هذا التحدي نقدم مجموعة من الاقتراحات.

- -تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلامي المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الريفية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

-تفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

-عملية التنمية الريفية هذه، منها ما يتم في المدى الطويل، لذا يتعين التحلي بالصبر وبروح الانتماء إلى المحيط، باعتبارها العناصر الأساسية الضامنة لتحقيق التنمية المحلية.

-تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

أولا : المراجع باللغة العربية .

1. الدكتور سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، بدون ذكر الطبعة ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1985 ،
2. أمحد هبد الباقي وفضيلة حاج محمد، برانمج السكن الريفي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر ، جملة نظرة على القانون الاجتماعي، المجلد رقم 01 ،عدد خاص بالحق في السكن 2012 ،
3. خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية – دراسة مقارنة – المملكة المتحدة – فرنسا – يوغسلافيا – الأردن : الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993
4. الدين ونعمي محمود الفساد الإداري المعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، صلاح 1994،
5. الطاهر بن خرف الله، النخبة المحلية في الجزائر، دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد (1962–1989) الجزائر، 2011–
6. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر : الدار الجامعية 2001
7. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي ،والإقليمي، الطابعة 1 ، عمان: دار صفاء ، 2009،
8. علي سالم إحميدان الشواورة عدالة التنمية بين الريف و الحضر، الطبعة الأولى دار الصفاء عمان الأردن، 2014،
9. قاموس عربي المعتمد بدون رقم الطبعة دار صادر، بيروت، لبنان، 2000.

10. محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل الأردن بريطانيا – فرنسا – مصر دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 عمان: دار الثقافة2009 .
11. مسعد الفاروق حمودة، التنمية والمجتمع، . مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، مصر : المكتب الجامعي الحديث، 2001 .
12. مهدي حسن زويلف، التنمية الإدارية والدول النامية ، الأردن دار محمد لاوي، 1993،

ثانيا : المذكرات والاطروحات .

1. أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،
2. بن معمر رابح، قواعد و آليات التهيئة و التعمير في مجال الأراضي الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بخدة . السنة الجامعة 2014/2013)،
3. جهيدة رعاش، إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007–2008،
4. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010،2011،
5. خيرات أحمد، الصيغ الجديدة لعرض السكن في الجزائر (مذكر لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008 2009،
6. ريملاوي سفيان ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ، رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2010،

7. سعيدة أوصيف،" دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية – والية المسيلة نموذجا"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف–مسيلة–سنة 8102 ،

8. الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات (باتنة قسديس – عين التوتة، نموذجا ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2007–2008

9. عبد الرزاق جعفري، التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم سياسية وعلاقات حولية، جوان 2002–2000،

10. عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المهني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2010–2011،

11. عبد القادر عكوشي، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع،2004–2006–

12. عثمان فكار، تطور السكن الريفي: دراسة سوسيو – محالية للمجال السكني: منطقة " بني ورتلان" شمال غرب سطيف (القبائل الصغرى)، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005/2006،

13. عيسى بدة ، مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية عين الريش ولاية المسيلة (2001–2007) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التفسير 2007–2008،

14. لعشاش عز الدين، "دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف – مسيلة–سنة 2018 ،

15. منال محمد نمرقشوع، استراتجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الدراسات العليا في التخطيط الحضري والإقليمي جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009،

ثالثا : المجلات .

1. الخضر مرغاد، " الايرادات العامة للجماعات المحلية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 17 فيفري 2005 .
2. فريدة مزياني دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي جامعة باتنة، عدد 06 2009،
3. نسمة عولمي ، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقي، عدد 4،

رابعا : القوانين .

1. الجريدة الرسمية العدد 24 المؤرخة 23 جوان 2013.
2. الأمر 66/ 156المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية العدد 49، المؤرخة في 11/06/1966 المعدل والمتمم وفقا لأخر التعديلات بالأمر رقم 06/ 23المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 و القانون رقم 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 و القانون رقم 14/ 01المؤرخ في 03 فيفري 2014 الجريدة الرسمية العدد ،07 المؤرخة في 16/02/2014.
3. الجريدة الرسمية العدد 46 المؤرخة في 10/08/2008
4. الجريدة الرسمية العدد 58 المؤرخة في 07 أكتوبر 2010

البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

1. **الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **الفئة العمرية:**

أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3. **المستوى التعليمي:**

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

4. **الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: الجماعات المحلية

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
البعد الأول: بعد الوعي				
01	لدى افراد البلدية وعي بمهامهم وواجباتهم			
02	يدرك افراد البلدية مدى أهمية التنمية السكانية			
03	يعرف كل فرد في البلدية ما له و ما عليه من حقوق			
البعد الثاني: بعد التضامن الاجتماعي				
04	يساعد افراد البلدية بعضهم البعض حتى خارج العمل			
05	يعوض افراد البلدية بعضهم بعض في حالة غياب احدهم			
06	يسود جو من الجماعية والتكافل بين افراد البلدية			
البعد الثالث: بعد الاقليمي				
07	يفهم افراد البلدية تبعيتهم الإقليمية			
08	يلتزم افراد البلدية بالقوانين الإقليمية التي ينتمون لها			
09	يتبع افراد البلدية التوجيهات الإقليمية التي يحصلون عليها			
10	يخض افراد البلدية الى الإجراءات و القرارات الإقليمية			
البعد الرابع: بعد النظام				
11	تمتلك البدلية نظام شامل ومتكامل			
12	يلتزم و يحترم افراد البلدية النظام السائد			
13	تتم الإجراءات و القرارات وفق النظام			

المحور الثاني: إعادة تهيئة السكنات الريفية

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
01	تتوفر مصلحة البلدية على برامج تهيئة سكنية جيدة			
02	تعمل مصلحة البلدية على مراقبة البناء العشوائي في الارياف			
03	لدى البلدية سياسية سكنية وضحة و مرسومة بدقة			
04	هناك قوانين وقواعد تفرضها البلدية على المواطنين			
05	توفر البلدية كامل المعلومات للمواطنين عبر مختلف الوسائل			
06	تحترم البلدية الخطة السكنية الإقليمية			
07	تستعين البلدية بكل الإجراءات القانونية لمكافحة أي فساد يخص التهيئة السكانية في الارياف			
08	لدى مصلحة البلدية مختلف الوسائل المادية والتكنولوجية المطلوبة			
09	تشارك البلدية في حمالات تحسيسية حول مخاطر البناء العشوائي القانونية و الطبيعية			
10	تتوفر البلدية على مصلحة خاصة بالسكن الريفي			

الجداول التكرارية للمتغيرات الشخصية والوظيفية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	22	55,0	55,0	55,0
	انثى	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30 سنة	20	50,0	50,0	50,0
	من 30-4 سنة	11	27,5	27,5	77,5
	من 40 سنة فاكثر	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

مستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	2	5,0	5,0	5,0
	ليسانس	5	12,5	12,5	17,5
	ماستر	10	25,0	25,0	42,5
	دراسات عليا	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

خبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	18	45,0	45,0	45,0
	6-10	10	25,0	25,0	70,0
	اكثر من 15 سنة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

اختبار ثبات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,969	23

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
Q11	40	2,3750	,548
Q12	40	2,2250	,640
Q13	40	2,4000	,554
x1	40	2,3333	,433
Q14	40	2,4750	,512
Q15	40	2,3750	,651
Q16	40	2,3250	,584
x2	40	2,3917	,472
Q17	40	2,3250	,584
Q18	40	2,6750	,225
Q19	40	2,4750	,461
Q20	40	2,3000	,677
x3	40	2,4438	,348
Q21	40	2,4750	,512
Q22	40	2,2750	,615
Q23	40	2,2250	,589
x4	40	2,3250	,402
X	40	2,3734	,386
Q1	40	2,2750	,666
Q2	40	2,4000	,605
Q3	40	2,2000	,677
Q4	40	2,3500	,592
Q5	40	1,8750	,369
Q6	40	1,9250	,533
Q7	40	2,2250	,692
Q8	40	2,4750	,563
Q9	40	2,1250	,676
Q10	40	2,4500	,562
Y	40	2,2300	,337
N valide (liste)	40		

معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Corrélations

		x1	x2	x3	x4	Y
x1	Corrélation de Pearson	1	,895**	,947**	,922**	,893**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40
x2	Corrélation de Pearson	,895**	1	,968**	,871**	,805**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	40	40	40	40	40
x3	Corrélation de Pearson	,947**	,968**	1	,885**	,855**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	40	40	40	40	40
x4	Corrélation de Pearson	,922**	,871**	,885**	1	,816**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40	40
Y	Corrélation de Pearson	,893**	,805**	,855**	,816**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,894[a]	,798	,775	,27516

a. Prédicteurs : (Constante), x4, x2, x1, x3

b. Variable dépendante : Y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	10,494	4	2,623	34,649	,000[b]
	Résidu	2,650	35	,076		
	Total	13,144	39			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), x4, x2, x1, x3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,337	,238		1,415	,166
	x1	,729	,278	,826	2,620	,013
	x2	-,047	,284	-,056	-,166	,869
	x3	,162	,446	,165	,364	,718
	x4	-,040	,193	-,043	-,205	,838

a. Variable dépendante : Y

اختبار الفروقات

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances				
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)
Y	Hypothèse de variances égales	,261	,613	11,962	38	,000
	Hypothèse de variances inégales			12,236	37,988	,000

ANOVA

Y

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	11,698	2	5,849	149,715	,000
Intragroupes	1,446	37	,039		
Total	13,144	39			

ANOVA

Y

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	10,864	3	3,621	57,174	,000
Intragroupes	2,280	36	,063		
Total	13,144	39			

ANOVA

Y

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	11,819	2	5,909	165,005	,000
Intragroupes	1,325	37	,036		
Total	13,144	39			